وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس أداءالشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

حسان عيادة محمد حسن العبيدي

رسالة دبلوم عالٍ
تخصصي في دراسة الجدوى وتقييم المشاريع
قسم الاقتصاد

بإشراف
د. مصطفى فاضل حمادي

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس أداء الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

رسالة تقّدم بها

حسان عيادة محمد العبيدي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي التخصصي

في

دراسة الجدوى وتقييم المشاريع

بإشراف

د.مصطفى فاضل حمادي

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

بِسمِ اللهِ ٱلرّحَمنِ الرّحَيمِ

ﭼ ڃ ﭸ ﭸ ڃ چ ﭼ ﭼ چ ڇ ﮀ ﮀ ﮀ

سُورَةٌ الرّحَمنْ

(١-٤)

اقرار المشرف

اشهد ان هذه الرساله الموسومه (تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى للمدة ٢٠١٧_٢٠١٩) قد جرت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في دراسة الجدوى وتقييم المشاريع قسم الاقتصاد

التوقيع

المشرف : د.مصطفى فاضل حمادي

التاريخ : / / ٢٠٢٠

اقرار المقوم اللغوي

اشهد ان هذه الرساله الموسومة (تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى) تم مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية ،وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشه بقدر تعلق الأمر بسلامة وصحة التعبير

التوقيع:

الاسم :أ.م.د. معن يحيى محمد العبادي

التاريخ : / /٢٠٢١

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات المقدمة من المشرف والمقوم اللغوي ،أرشح هذه الرسالة للمناقشه

التوقيع:

الاسم: أ.د. سعد محمود الكواز

التاريخ: / / ٢٠٢١

أقرار رئيس القسم

بناء على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي و رئيس لجنة الدراسات العليا ،أرشح هذه الرسالة للمناقشه

التوقيع:

الاسم: أ.د. سعد محمود الكواز

التاريخ: / /٢٠٢١

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة التقييم والمناقشة أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب/فرع نينوى للمدة٢٠١٧_٢٠١٩) وناقشنا الطالب حسان عيادة محمد حسن في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / / ٢٠٢١ وأنها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في دراسة الجدوى وتقييم المشاريع.

التوقيع :
الاسم : د. ايمان مصطفى رشاد
الدرجة العلمية : استاذ مساعد
التاريخ : / / ٢٠
رئيساً

التوقيع :
الاسم : د. ندى سهيل سطام
الدرجة العلمية : مدرس
التاريخ : / / ٢٠
عضواً

التوقيع :
الاسم : د. مصطفى فاضل حمادي
الدرجة العلمية : مدرس
التاريخ : / / ٢٠
عضواً ومشرفاً

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجلسته ( ) والمنعقدة بتاريخ

/ / ٢٠٢١ وقرر التوصية بمنحه شهادة الدبلوم العالي في دراسة الجدوى وتقييم المشاريع .

أ.د. علاء عبدالسلام الحمداني
مقررالكلية
/ /٢٠٢١

أ.د. ثائر أحمد سعدون السمان
عميد كلية الادارة والاقتصاد
/ /٢٠٢١

الشكر والثناء

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله .

لايسعني وقد أنهيت إعداد هذه الرسالة بعون الله تعالى إلا أن أتقدم بالشكر والثناء الى أستاذي الفاضل الدكتور **مصطفى فاضل حمادي** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فقد كانت، لنصائحه وتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث داعياً الله له بالتوفيق والنجاح، وان يديم عليه الصحة والعافية .

كما أوجه شكري وعرفاني إلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد .

كما أتقدم بفائق الشكر والثناء الى رئيس قسم الاقتصاد الدكتور **سعد محمود الكواز**

وأقدم الشكر والامتنان إلى منتسبي الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى .

وإلى إصدقائي وأهلي ، وإلى كل من ساعدني وساندني في كتابة هذا البحث أسال الله لهم التوفيق ودوام الصحة والعافية .

الباحث

المستخلص

تعد الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى من الشركات الحكومية المهمة والحيوية والتي لها أثر كبير في عمليات التنمية والنمو في العراق، تحظى هكذا مؤسسات باهتمام واسع من قبل البلدان الراغبة في النهوض بواقعها الاقتصادي والزراعي وذلك لارتباط عمل الشركة بحياة الفرد اليومية وتحتل زراعة القمح اهمية بالغة في العراق ومحافظة نينوى خصوصاً، نظراً لوجود مقومات زراعة هذا المحصول من (مساحات زراعية شاسعة ، وأيدٍ عاملة ،ومياه للسقي ، ومواسم امطار جيدة للزراعة الديمية) اذ تسمى محافظة نينوى سلة خبز العراق .

بناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على واقع عمل الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى .

تأتي أهمية البحث من طبيعة السلعة التي تقوم الشركة بشرائها من الفلاحين والمسوقين إذ إن محصول القمح سلعة إستراتيجية وضرورية ترتبط بحياة المواطنين سواء الاقتصادية أو المعيشية فضلاً عن ان القمح سلعة تحاول الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي منها والاستغناء عن الاستيراد وصولاً الى تحقيق الامن الغذائي .

قد تم استخدام المنهج التحليلي المقارن لملاحظة أداء الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى وذلك من خلال عرض البيانات الخاصة بمعايير قياس الأداء للوقوف على الانحرافات التي تواجهها الشركة وكيفية تجاوزها .

توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها : –

هنالك طاقات معطلة وذلك بسبب عدم تأهيل وصيانة بعض المواقع التابعة للشركة ووضع خطط بعيدة عن امكانيات وطاقات الشركة .الشركة كانت غير كفؤة في استخدام مواردها عدا عام ٢٠١٩ كانت افضل سنوات الدراسة .

ان هدف الشركة ليس ربحياً أنما اهدافها ذات ربحية وطنية واجتماعية وذلك بدعمها للمواطنين وتوفير مادة الطحين ضمن مفردات البطاقة التموينية . ودعم القطاع الزراعي وبذلك قد وفرت جزءاً من العملة الصعبة عن طريق الاستغناء وعدم الحاجة لاستيراد القمح ومحاولتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

لايوجد دورات لتدريب العاملين في الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى .

يوجد نقص في الكادر الخاص بالشركة وبجميع الاختصاصات العلمية والادارية .

ضرورة اعادة تاهيل مواقع الخزن الخاصة بالشركة وانشاء سايلوات حديثة قادرة على استيعاب كل المحصول المنتج داخل المحافظة ، وفي الوقت نفسه الحفاظ عليه من الضرر . وبذلك تكون الشركة قد خفضت من التكاليف المترتبة عليها جراء عملية التفريغ والتحميل .

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص باللغة العربية	أ
ثبت المحتويات	ب
ثبت الجداول	ب _ ت
ثبت المخططات	ت_ ث
المقدمة	١
اهمية البحث وهدفه ومشكلته وفرضيته ومنهجيته	١-٢
الفصل الأول / الاطار النظري لدراسة تقييم كفاءة الاداء	٣-٢٨
المبحث الأول / مفاهيم اساسية لتقييم كفاءة الاداء	٣-١٤
المبحث الثاني / معايير تقييم كفاءة الاداء	١٥-٢٩
نبذة تاريخية عن الشركة العامة لتجارة الحبوب	٢٩
الفصل الثاني / الاطار التطبيقي لتقييم كفاءة اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى	٣٠-٥٦
المبحث الأول / وصف الشركة العامة لتجارة الحبوب	٣٠-٣١
المبحث الثاني / الاطار التطبيقي لتقييم اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب	٣٢-٥٦
الاستنتاجات	٥٧-٥٨
المقترحات	٥٨
المصادر	٥٩-٦٣
Abstract	A

ثبت الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
٢-١	الطاقة الانتاجية والنسب المئوية الخاصة بها الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٣
٢-٢	الانتاجية الجزئية لانتاجية راس المال الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٥
٢-٣	الانتاجية الجزئية لانتاجية الاجر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة	٣٦

٢-٤	الانتاجية الجزئية لانتاجية العمل الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٧
٢-٥	الانتاجية الجزئية لانتاجية المواد الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٨
٢-٦	الانتاجية الكلية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٠
٢-٧	القيمة المضافة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٢
٢-٨	مؤشر درجة التصنيع الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة(٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٤
٢-٩	العائد على راس المال الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٥
٢-١٠	الدورات التدريبية لمنتسبي الشركة العامة لتجارة الحبوب (٢٠١٧-٢٠١٩	٤٧
٢-١١	مؤهلات موظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٩
٢-١٢	عدد الحواسيب الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥١
٢-١٣	العاملين بالحاسبة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٢
٢-١٤	الاختصاص الزراعي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٣
٢-١٥	العاملين بمخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٤
٢-١٦	الوسائل الوقائية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٥

ثبت المخططات

المخطط	العنوان	الصفحة
٢-١	النسب المئوية للطاقة الانتاجية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٥
٢-٢	انتاجية راس المال الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٦
٢-٣	انتاجية الاجر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٧
٢-٤	انتاجية العامل الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٨
٢-٥	انتاجية المواد الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٣٩
٢-٦	الانتاجية الكلية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤١
٢-٧	القيمة المضافة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٣
٢-٨	مؤشر درجة التصنيع الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٤

٢-٩	معدل العائد على الاستثمار الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٦
٢-١٠	دورات الموظفين الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٤٧
٢-١١	النسب المئوية لمؤهلات الموظفين الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٠
٢-١٢	النسب المئوية لحواسيب الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥١
٢-١٣	النسب المئوية للمشتغلين بالحاسبة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٢
٢-١٤	نسب العاملين بالمختبر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٣
٢-١٥	نسب العاملين بمخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٤
٢-١٦	نسبة الانفاق على الوسائل الوقائية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	٥٥

المقدمة

تقوم الدولة دائما بالبحث عن وسائل لتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها واتباعها، مستخدمة في ذلك موارد الدولة الاقتصادية المتاحة محليا وتغطية العجز الحاصل عن طريق الاستيراد .

من هذه الحاجات المستمرة والمتزايدة والستراتيجية الحاجة الى محصول الحنطة (القمح) لتوفير المادة الغذائية الرئيسة في البلد ، وتزداد الحاجة الى محصول الحنطة (القمح) لكون هذا المحصول من اهم المحاصيل الستراتيجية الغذائية للعراق حيث يستهلك العراق كميات هائلة من محصول القمح سنويا وان النقص بكميات هذا المحصول يهدد الأمن الغذائي للبلد، وان ارتفاع انتاجية هذا المحصول يوفر عمله صعبه للبلد ويعزز من سيادة البلد على المستوى الاقليمي والدولي .

تعد عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي واحدة من الموضوعات الرئيسة والمهمة في الفكر الاقتصادي والاداري ويقصد بها قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب ان يتم تبعاً للتخطيط المعد مسبقا املا في اكتشاف جوانب القوه او تحديد نقاط الضعف والخلل وتتم عملية المقارنة هذه في منشأة ما بالاعتماد على معايير محدده مسبقا ، وان عملية التقييم من الوسائل المهمة في مجال تحسين الاداء وتطويره .

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من طبيعة المحصول أو السلعة التي تقوم الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى بشرائها من الفلاحين والمسوقين وتخزينها ، حيث ان محصول القمح سلعه ستراتيجية وضرورية لدعم الأمن الغذائي للبلد إذ إن هذه السلعة ترتبط بحياة المواطنين اليومية سواء بالجانب الاقتصادي أو الغذائي . لذا فإن البحث يبين امكانية الشركة العامة للحبوب فرع نينوى على اداء عملها بأعلى كفاءة وماهي نقاط الضعف والانحرافات لتصحيحها.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى على مواكبة الأهداف المحددة لها ، وذلك لعدم قدرتها على استيعاب المحصول المنتج داخل المحافظة ، بسبب عدم توفير السيولة المالية الكافية لشراء كل المحصول المنتج في المحافظة وعدم وجود اماكن كافيه لخزن المحصول في مواقع الخزن الرسمية التابعة للشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل دافع الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى واجراء عملية تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة عن طريق استخدام المعايير والمؤشرات في تقييم كفاءة الاداء وذلك لمعرفة مدى كفاءة ادائها وقدرتها على استغلال مواردها المتاحة للمده من عام (٢٠١٧ الى ٢٠١٩) .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاداء الاقتصادي للشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى غير كفؤة في استخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية والخزنية التابعة للشركة في المحافظة ومن خلال تقييم اداء الشركة هل انها استغلت الموارد المتاحة بشكل كفؤ ام لا ؟

منهجية البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاقتصادي التحليلي المقارن للوصول الى هدف الدراسة وتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى من خلال المقارنة الزمانية لمؤشرات ومعايير تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي بعد تحليل البيانات الخاصة بالشركة ثم تحديد الانحرافات وان وجدت ومعرفة مدى تنفيذ خطط الشركة الموضوعة من قبلها والمساهمة في تقديم الحلول المناسبة لمعالجتها.

الاطار العام للبحث:

تم تقسيم البحث الى قسمين :

اولا :- القسم النظري : تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لاهم ما ورد في الكتب والمراجع لمفهوم تقييم كفاءة الأداء .

ثانيا :- القسم التطبيقي (العملي) تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على الارقام والاحصائيات الصادرة من الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى وفق معايير تقييم كفاءة الأداء .

الفصل الاول: الاطار النظري لدراسة تقييم كفاءة الأداء للشركة العامة لتجارة الحبوب

١_١ : مفاهيم اساسية لتقييم كفاءة الأداء

١_١_١ : مفهوم تقييم كفاءة الأداء

يعرف التقييم بانه قياس للعمل والنتائج التي يؤدي اليها النشاط في الوحدات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال مقارنة ماتم انجازه فعلا بما كان مستهدفا تحقيقه، ومقارنة ما هو منجز فعلا بمعايير تقييم الأداء لما كان ممكن تحقيقه، وتشمل عملية التقييم الاقتصادي في استخدام البيانات المتاحة على اوجه نشاطات المنشأة الاقتصادية او الوحدات الاقتصادية بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحرافات عن الخطط الموضوعة مع قياس النتائج واظهار المشكلات والمعوقات وتقييم نشاط المستويات المختلفة من الادارة داخل المنشأة الاقتصادية الواحدة .

كما انها من طرائق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة والبيانات الفعلية مع بيانات السنوات السابقة واظهار مدى تقدم المنشأة في نشاطها او تراجعها مقارنة السنوات السابقة (حسون ،٢٠٠٧ ، ٥٠).

كما يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه تعبير عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فتره ماليه معينة ، وهي تتم بالتحقق من بلوغ الاهداف المخططة والمحددة مسبقا وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية ويمكن القول إن تقييم الاداء عبارة عن قياس الاداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها او الممكن الوصول اليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الاهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحسين الاداء (مزهوده،٢٠٠١،٩٥).

يعدّ الاداء من المؤشرات المهمة التي تبنى عليها العديد من القرارات الهامه فالاداء يحدد اتجاهات سير المؤسسة اذا كان سالباً أو ايجابياً كما يحدد الاداء مدى اقتراب او ابتعاد المؤسسة او الوحدة الاقتصادية عن تحقيق الاهداف المرسومة لها وتنفيذ الخطط وبذلك يعكس الاداء مدى نجاح المؤسسة او اخفاقها (الصغير،٢٠١٤،٣)، يعدّ تقييم الأداء اداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية وعلى مستوى انشطتها ومدى تحقيق الاهداف كما يعدّ الاداء الوسيلة لمقارنة الاداء الفعلي لانشطة الوحدة الاقتصادية من خلال مؤشرات محدده لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة سابقا (الخطيب ، ٢٠١٠،١٧) .

ان الاداء يتجسد في القيام بالأعمال والانشطة والمهمات بما يحقق الوصول الى الغايات والاهداف المرسومة من طرق ادارة المؤسسة .

ومن خلال تعريف الاداء على انه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية المتاحة واستغلالها بكفاءة وفاعليه بصوره تجعلها قادره على تحقيق الاهداف (صباح ،٢٠١٤،٧)

كما يمكن تعريف تقييم الاداء بأنه فحص تحليلي انتقائي شامل لخطط واهداف وطرائق التشغيل واستخدام الموارد البشرية بهدف التحقق من كفاءة واقتصاد الموارد واستخدامها افضل استخدام واعلى كفاءه بحيث يؤدي ذلك الى تحقيق الاهداف والخطط المرسومة لها . او معرفة مدى تحقيق الاهداف المرسومة من الوحدة الاقتصادية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف واثار ذلك على الوحدة نفسها (صباح ،٢٠١٤،١٤).

يمكن القول إن هو اداة حكم على المؤسسات والوحدات الاقتصادية فيما اذا كانت هذه الوحدات ناجحة و تسير في الخط الصحيح او العكس .

من خلال عمليه تقييم الأداء سوف ينفذ الدور الرقابي على العاملين والوحدات والاقسام التابعة للمؤسسة والوصول الى نقاط الضعف والخلل في تلك المؤسسة اي ان عملية تقييم الاداء هي بمثابة رقابه مؤسساتية ذاتية تجعل العاملين في الوحدة الصناعية اكثر نشاطا والتزاما بأعمالهم ، ويحب ان تكون عملية تقييم الاداء دوريه اي مره كل سنه ومن خلال تقييم الاداء نستنتج ثلاث مصطلحات وهي (قياس ،تقييم ، تقويم).

-قياس الأداء المتحقق مقارنة بمعايير موضوعه يطلق على هذه العملية بالقياس اي القياس الكمي المعياري.

-تحديد مستوى الأداء المتحقق إذا كان جيدا أو ضعيفا اي اعطاء قيمه وهذه العملية يطلق عليها التقييم او التقدير .

- تعزيز نقاط القوه ومعالجة نقاط الضعف من الاداء المتحقق يطلق على هذه العملية عمليه التقويم.

اذن العملية المتكاملة لتقييم الاداء يجب ان تتضمن (قياس ، تقييم ، تقويم) (سعاد ،٢٠٠٧ ،١٣).

ان عملية تقييم الاداء يجب ان تكون بشكل منتظم ودوري وذلك للوقوف على واقع المنشأة بما حققته من نتائج مقارنة بما هو مستهدف وايجاد الانحرافات سواء كانت ايجابيه لتعزيزها والمحافظة على منجزات المنشأة او سلبيه لتحديد أسباب تلك الانحرافات وذلك لتجاوزها مستقبلا (الاسدي ، ٢٠١٠،٢٤).

كما تفيد دراسة أداء المشروع مؤسسات التمويل في عملياتها المستقبلية عند اختيارها للمشروعات القادمة وعدم الوقوع في دائرة الخطأ بل يكون لديها معلومات اضافيه لتحسين أداء المشروعات في المستقبل وبالتالي تحسين أداء عملية التقييم التي تضطلع بها (أحمد،٢٠٢٠،١١٥).

يرتبط تقييم الأداء بالكفاءة والفاعلية، وفاعلية الأداء يتعلق بقياس مدى تحقق الاهداف للوحدة الاقتصادية اما كفاءة الأداء تتعلق بمدى ملاءَمة وكفاءة الاساليب المتبعة لتحقيق الاهداف باقل التكاليف (سعاد ،٢٠٠٧، ١٠).

ان الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال انتاج اكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عمليه لتحقيق نمو دائم (ابو دقه ،٢٠٠٩،٣٦). حيث تعرف الفاعلية على انها قياس مدى تحقيق المشروع للنتائج المخطط لها ، المخرجات ، النواتج ، والاهداف بينما تعرف الكفاءة مقياس لكيفية استخدام المدخلات كالموارد المالية والبشرية والتقنية والمادية بشكل اقتصادي وامثل للحصول على المخرجات (الدباغ والعبيدي،٢٠١٥،٢٣).

١_١_٢: اهمية تقييم الأداء :

تتسم عملية تقييم الأداء الاقتصادي بأهمية كبيرة في الوحدة الاقتصادية من خلال معرفة مراكز الخلل ومعالجتها والتوسع في النواحي الايجابية لذا تحظى عملية تقييم الاداء في مختلف المؤسسات وخاصة الصناعية منها باهمية بالغه في جوانب ومستويات عدة ومختلفة ويمكن بيان اهمية تقييم الاداء الاقتصادي في النواحي الآتية :-

١-تساعد عملية تقييم الاداء في التحقق من مدى قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها ويمكن معرفة مدى تطابق الانجاز الفعلي مع الخطط الموضوعة فلابد من توافق مجموعة من الاسس والاساليب التي تقيس ذلك وعملية تقييم الاداء تعدّ من اهم الاساليب التي يمكن استخدامها لهذه الغاية فعملية التقييم تسمح بتوفير التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الاهداف وفي حالة ما اذا كانت النتائج تختلف عن الاهداف يكون بمقدور المؤسسة ان تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الاداء واجراء التعديلات التي تعيدها الى مسارها المنشود .

٢-ان عملية تقييم الاداء تسلط الضوء على مدى الكفاءة في استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة وضمن هذا السياق فان عملية تقييم الاداء تعمل على استثمار الموارد البشرية والمادية بصورة افضل والتقليل من الهدر والضياع وترشيد النفقات وتنمية الايرادات كما يشكل تقييم الاداء اساسا موضوعيا لوضع نظام الحوافز والمكافئات (الصغير ،٢٠١٤،٢٤).

٣-ان عملية تقييم الاداء المستمرة في الوحدة الاقتصادية تساعد في الكشف السريع وفي الوقت المناسب عن مواقع الخلل والانحرافات منذ بدايتها التي تؤدي الى انحراف الخطة عن مسار تنفيذها المرسوم لها ان الكشف السريع عن الانحرافات يؤدي الى معالجة تلك الانحرافات وتوجيه العمل نحو مساره الصحيح .(المعماري والمولى ،٢٠١٠،٢١)

٤-إن الكشف عن الانحرافات في موقع معين ضمن الوحدات الاقتصادية يؤدي الى عدم تسربه الى المواقع الاخرى مما يؤدي الى تحجيم الانحرافات وتقليل الخسائر الاقتصادية ان عملية تقييم الأداء المستمر في الوحدة الاقتصادية يقضي على تسرب الانحرافات الى الوحدات الاقتصادية الاخرى وبالتالي يمكن الكشف بسهولة عن الاسباب والظروف التي ادت اليها هذه الانحرافات ومن ثم تقديم حلول ومقترحات واجراءات معينة كفيلة بإصلاح هذه الانحرافات (محمد ،٤،٢٠١٨).

٥-إن معرفة الاختلالات والانحرافات الناجمة عن تنفيذ الخطة ومعالجتها عن طريق عملية تقييم الاداء تقود الى تجاوز مثل هذه الانحرافات عند وضع الخطط في المستقبل (الكرخي، ٢٣،٢٠١٤).

٦-إن خطة الوحدة الاقتصادية تكون مرتبطة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى للاقتصاد الوطني ولهذا فإن عملية تقييم الاداء ومن خلال المتابعة المستمرة تؤدي الى تنظيم وضبط المدخلات والمخرجات للوحدة الاقتصادية (الاسدي ،٢٩،٢٠١٠).

٧-تسمح عملية تقييم الاداء بمعرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق اهداف المنظمة من خلال تقييم اداء العاملين وربطه بتقييم اداء المنظمة ككل (الصغير ،٢٤،٢٠١٤).

٨-إن عملية تقييم الاداء تشجع الى التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل حيث ان التقييم يوفر بيانات حقيقة ملموسة يمكن الاستناد اليها في اتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المؤسسة (الصغير ،٢٤،٢٠١٤).

٩-من خلال عملية تقييم الاداء يمكن تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات الحاصلة في الوحدة الاقتصادية (محمد،٤،٢٠١٨)

١٠-إن عملية تقييم الاداء تمكننا من الوقوف على واقع المؤسسات الاقتصادية وطبيعة عمل تلك المؤسسات ومدى نجاحها ودورها في الاقتصاد القومي .

١_١_٣: أهداف تقييم الاداء :

تكمن اهداف تقييم الاداء فيما يأتي (الجبوري ،٧،٢٠٠٢)

١-الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بادائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطة تلك المؤسسة او الوحدة الاقتصادية .

٢-تحديد مسؤولية كل مركز في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف والخلل وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاته سلبا او ايجابا والذي من شأنه ان يخلق منافسة بين الاقسام باتجاه رفع مستوى الوحدة الاقتصادية وادائها .

٣-مساعدة المستويات الادارية في معرفة الانحرافات وبيان أسبابها واتخاذ إلاجراءات الاصلاحية ووضع حلول لتلك الانحرافات .

٤-الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق اعلى عائد وادنى تكاليف وبنوعيه جيدة.

٥-ومن أهداف تقييم الاداء إجراء مقارنه للاداء بين عدة وحدات اقتصادية وضمن القطاع نفسه او قطاعات مختلفة .

٦-يعدّ تقييم الاداء مؤشراً لتطوير ونمو ادارة المؤسسات والوحدات الاقتصادية وبالتالي زيادة فاعلية وكفاءة القرارات في المستويات كافة (صباح، ٢٠١٤،١٥).

٧- لا يمكن تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني الا من خلال تقييم المؤسسات والوحدات الاقتصادية والقطاعات المختلفة وبالتالي الوصول الى التقييم الشامل على المستوى الوطني اي بمعنى ان كل وحده اقتصادية بماذا ساهمت ؟ وماذا حققت من انجازات ؟ (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٠)

١_١_٤: وظائف تقييم الأداء :

ويمكن تحديد وظائف عملية تقييم كفاءة الاداء بما يأتي :-

١-التعرف على مدى تحقيق المشروع للاهداف المحددة مسبقاً من قبل الوحدة الاقتصادية ومن خلال متابعة وتنفيذ الاهداف المحددة للوحدة الاقتصادية او الانتاجية بالكم والنوع وضمن الخطة المرسومة ولمده زمنيه معينة (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٢)

٢-تحديد الانحرافات عن الاهداف الموضوعة مع بيان أسباب تلك الانحرافات بهدف التعرف على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة (عبدالكريم و كداوي ،١٩٩٩،٢٠٧)

٣-تحديد المراكز الادارية والانتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٢)

٤- البحث والتحري لايجاد الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات والاختناقات والحيلولة دون وقوعها في المستقبل (عبدالكريم و رجب ،٢٠٠٣، ١٧٩) .

١_١_٥: مراحل عملية تقييم الاداء الاقتصادي :

ان عملية تقييم الاداء الاقتصادي تمر بعدة مراحل مترابطة فيما بينها لذا اجمع مفكرو الادارة والاقتصاديون المهتمون بموضوع تقييم الاداء الاقتصادي على ان المراحل الاساسية لتقييم الاداء تتكون من الآتي :-

١-المرحلة الاولى: هي مرحلة جمع البيانات الاحصائية اللازمة لدراسة الوحدة الاقتصادية بصورة مفصله ويجب ان لا تقتصر هذه البيانات على مدة زمنيه معينة بل تاخذ السلاسل

الزمنية للوقوف على طبيعة التطور الصناعي لجميع اهداف الوحدة الاقتصادية (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٥)

٢-المرحلة الثانية: هي مرحلة التحليل الفني والمالي للوحدة الاقتصادية حيث يتم مراجعة الجوانب الفنية والمالية للوحدة الاقتصادية وذلك بحسب طبيعة تلك الوحدة الاقتصادية (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٥)

٣-المرحلة الثالثة: هي مرحلة الحكم على النتائج والانحرافات المتحققة في مجال التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية حيث لا تتطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات والانماط المحددة لها او قد يكون الانحراف قيمياً بسبب انخفاض الكمية المنتجة او انخفاض الأسعار او فنياً بسبب اختلال العلاقات الصناعية المتداخلة (المعماري،٢٠٠٦،٣٨٠).

ويمكن أن تمرّ تلك العملية بالخطوات الآتية: (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٥٥)

أ-التعرف على أساليب خطة التنفيذ .

ب-التعرف على معايير ومقاييس الأداء .

ج-قياس الأداء الفعلي .

د-مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط .

هـ-تحديد الانحرافات والمراكز المسؤولة عنها .

و-معالجة تلك الانحرافات .

١_١_٦ : الأسس العامة لتقييم الاداء الاقتصادي :

هنالك اسس عامه تقام عليها عملية تقييم الاداء وتكون مترابطة ومتسلسلة اثناء التطبيق:

١-تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية :-

ان جميع الوحدات الاقتصادية المقامة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء أكانت ثانوية أم رئيسة والتي يجب ان تكون محدده وواضحة من القائمين على المشروع والعاملين فيه ومعرفة مدى تحقيق تلك الاهداف والتي هي احدى اهم وظائف عملية التقييم لذا يجب تحديد الاهداف الرئيسة والجزئية للوحدة الاقتصادية بدقة وفي مختلف اوجه النشاطات الربحية والتسويق والقيمة المضافة والموازنة بين الاهداف البعيدة الامد والقصيرة الامد كما يجب ملاحظة ان كل من هذه الاهداف تختلف من حيث اوزانها واهميتها في القطاعات المختلفة و في النظم الاقتصادية المختلفة

(المعماري ،٢٠٠٦،٣٧٧)

٢-تحديد الخطط التفصيلية :-

ان الخطط المستقبلية لاي مشروع اقتصادي مقام تعمل على ضمان استمرارية العمل لذلك المشروع وعلى ضوء الخطط التفصيلية للمشروع يتم تحديد الموارد المادية البشرية المتاحة وكيفية الحصول عليها واسلوب استخدامها وبشكل يضمن تحقيق الاهداف باقل كلفة اقتصادية واجتماعية ويجب أَن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع طبيعة الأهداف المحددة فضلا عن مرونتها لغرض اجراء التعديلات عليها عند الضرورة (الاسدي ،٣٣، ٢٠١٠).

٣-تحديد مراكز المسؤولية :-

من متطلبات عملية تقييم الاداء الاقتصادي ان يتم تحديد مراكز المسؤولية بدقه سواء أكانت مراكز إدارية أَم انتاجية للقيام بنشاط معين وتعرف مراكز المسؤولية بانها الجهة المختصة بالقيام بنشاط معين في حدود الموارد الانتاجية المتاحة (جميل ،٢٠١٥، ٢٣).

٤-تحديد معايير تقييم كفاءة الاداء :-

تعد عملية تحديد المعايير من اهم الاسس في عملية تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي، وذلك باختيار المعايير المناسبة للدراسة والتي بموجبها يتم التقييم وتحديد مسؤولية الاقسام الانتاجية والادارية والفنية كل حسب ما مطلوب منه عمله (الاسدي ،٣٤، ٢٠١٠).

فالمعايير هي عبارة عن ترجمه للخطط والاهداف والسياسات والاجراءات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وهي عبارة عن وسائل تسمح باجراء المقارنة بين الاهداف والاداء .

المعيار :- هو مؤشر قياس ، علاقة قياس وكل انحراف بين هذه العلاقة ونتائج العمل الفعلي وهو دليل يعتمد عليه في الحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في الوحدة او المنشأة الصناعية او الاقتصادية ومدى الفاعلية في تحقيق أهداف الخطة المرسومة (حسون ،٦٠، ٢٠٠٧).

٥-توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:-

تتطلب عملية تقييم الاداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الاغراض الادارية كما يستمد جهاز الرقابة اهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة اذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها وصحتها على دقة وصحة جميع البيانات المسجلة (العيساوي ، ٢٦١، ٢٠١٠).

١_١_٧: أنواع تقييم الأداء :

هنالك تقسيمات عديدة لانواع تقييم الاداء وهي (الزركاني ،١١، ٢٠١٨).

١-من حيث التوقيت :

أ–التقييم المستقبلي :– وهو التقييم الذي ينصب على تقييم الخطط والمشاريع الاستثمارية والتوسع والبرامج المقترحة مستقبلا.

ب–التقييم الجاري :– وهو التقييم الذي ينصب على الأحداث الجارية والمستمرة .

٢–من حيث درجة التفصيل :

أ–التقييم المختصر :–وهو الذي تستخدم فيه مؤشرات رئيسه من دون الخوض بالتفاصيل .

ب–التقييم التفصيلي :–هو الذي يقوم باستخدام مؤشرات متعددة وذات تفاصيل وافية ودقيقة.

٣–من حيث الجهات القائمة :

أ–التقييم الداخلي :–هو التقييم الذي يجري من الادارة في المنشأة نفسها .

ب– التقييم الخارجي :– هو الذي يتم من جهات خارج المنشأة المراد تقييم ادائها.

٤–من حيث طريقة التعبير :

أ–التقييم الكمي يتضمن استخدام مؤشرات كميه كالوزن والقياس ،الحجم ، الطول وغيرها بصيغة أرقام مطلقة او نسب .

ب– التقييم المالي :– يتضمن استخدام مؤشرات نقدية وقيمية .

ج–التقييم النوعي :–يتضمن استخدام مؤشرات نوعية أو بصيغة مؤشرات وصفية .

٥–من حيث الشمولية :

أ–التقييم الشامل:–حيث يتناول جميع أوجه الأنشطة والفعاليات في المنشأة وقد يحدث في مدة من الزمن ويقوم بتزويد الادارة بالمعلومات الشاملة عما يدور داخل المنشأة واية مشاكل تواجهها مما يساعد الادارة في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة .

ب– التقييم الجزئي :–حيث يتناول بعض اوجه النشاط داخل الوحدة الاقتصادية حسب اهميتها النسبية او مناطق الضعف والخلل او اجزاء مختارة بحسب الهدف من التقييم .

١_١_٨: الشروط الواجب توفرها في نظام التقييم الجيد :

ان عملية التقييم يجب ان تتوافر فيها مجموعة من الشروط وذلك لنجاح عملية التقييم واكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب واقتراح الحلول الكفيلة بالوصول الى مستويات الاداء المطلوبة وهذه الشروط هي : (حسون ،٢٠٠٧،٥٥)

١–يجب ان تتمتع العناصر القائمة بعملية التقييم بمستوى عالٍ من التأهيل العملي والعلمي ، بشكل يستطيع من خلاله العنصر المكلف بالتقييم تفهم طبيعة عمل ونشاط المؤسسة موضوع التقييم .

٢-الاستمراريه في عمليه التقييم فعملية التقييم يجب الا تقتصر على مدة محددة وانما يجب ان يكون التقييم بشكل دوري ومنتظم وعلى مُدد قصيرة حتى يمكن معها مواجهة الانحرافات في وقت وفور حدوثها .

٣-وضع نظام متكامل لتقييم الاداء يستمد عناصره من المعلومات التي تكشف عن الاداء الجاري في نشاط معين داخل المنشأة وذلك من خلال متابعة الأداء ومعرفة الانجازات التي تحققت .

٤-يجب ان يعتمد نظام التقييم على وضع معايير تشمل جميع العمليات التي تمثل أَوجه النشاط في الوحدة الاقتصادية لمقارنة الاداء الفعلي مع المخطط عل ضوئها، ولا بد من ان تتسم هذه المعايير بالدقة والوضوح والموضوعية، وان تكون مدروسة بشكل علمي .

٥-أن يتمتع نظام التقييم بالكفاءة العالية والقدرة على تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة المؤسسة وتحقيق اهدافها المنشودة .

٦-أن يُراعى في نظام التقييم تحقيق التنسيق والتعاون مع اجهزة الرقابة المختلفة وعدم تعارض أهدافهما .

٧-ضرورة فهم نظام التقييم من قبل واضعي تقارير الاداء من مشرفين ورؤساء ومدراء .

١_١_٩: الأبعاد الرئيسة للأداء :

إن عملية تقييم الاداء تهدف الى الكشف عن ثلاثة ابعاد رئيسه هي :- (المرجوشي ،٢٢،٢٠٠٨)

١-مدى امكانية التطور .

٢-مدى الفاعلية: وينصرف الى المقارنة بين النتائج المحققة والاهداف المحددة .

٣- مدى الكفاءة : وينسحب الى تحليل الناحية الوظيفية في الوحدة الانتاجية من حيث مدى كفاءة استخدامها للموارد المتاحة .

١_١_١٠: العوامل المؤثرة في تقييم كفاءة الأداء :

من أجل الوقوف على الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية لابد من معرفة العوامل التي لها تأثير على عملية الاداء الاقتصادي وتقسم هذه العوامل الى عوامل داخلية وأخرى خارجية كما يأتي: (الصغير ،١٧،٢٠١٤-١٩)

أ-العوامل الخارجية: يقصد بها مجموعه من الاجراءات والقيود والمواقف التي هي خارج سيطرة المؤسسة الاقتصادية وتقسم العوامل الخارجية الى اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، سياسية .

١-العوامل الاقتصادية: تعدّ العوامل الاقتصادية من اكثر العوامل تأثيراً في المؤسسات خاصة الصناعية منها ويعود ذلك لطبيعة عمل ونشاط المؤسسات من جهة ولكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمنتجاتها من جهة اخرى ومن هذه العوامل السياسية الاقتصادية للدولة ، سياسات التجارة الخارجية ، معدلات التضخم ، اسعار الفائدة .

٢-العوامل الاجتماعية والثقافية: يتأثر الاداء داخل المؤسسة بالعديد من العوامل الاجتماعية وذلك بسبب الترابط الوثيق بين المؤسسة والمجتمع وتشمل هذه العوامل العادات والتقاليد والتيارات الفكرية التي تنشط داخل المؤسسة .

٣-العوامل السياسية والقانونية: وتعني طبيعة النظام السياسي السائد في البلد ومدى الاستقرار السياسي والقوانين والتشريعات الصادرة عن الحكومة، وتعدّ هذه العوامل ذات تأثير كبير على الاداء الاقتصادي للمؤسسة وكما يتأثر اداء الوحدات الاقتصادية بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة وطبيعة علاقاتها الدولية والاقليمية .

ب-العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تخضع لسيطرة ورقابة المؤسسة وعلى العكس من العوامل الخارجية فإنه يمكن للقائمين على الوحدة الاقتصادية ان يتحكموا بهذه العوامل ويحدثوا فيها تغييرات تسمح بزيادة اثارها الايجابية والتقليل من اثارها السلبية حيث تم تجميع هذه العوامل بثلاث مجموعات رئيسه (البشرية ، التقنية ، التنظيمية)

١-العوامل البشرية: وهي الموارد البشرية العاملة داخل المؤسسة وتضم

- هيكل القوى العاملة .
- مستوى تأهيل وتدريب الافراد داخل المؤسسة .
- نظام الاجور والمكافأت والحوافز .
- مدى ملاءَمة مناخ العمل في المؤسسة ورضى العاملين عن وظائفهم .

٢- العوامل التقنية:وهي تلك العوامل التي ترتبط بالجانب التقني والفني في المؤسسة وتضم:

- نوع التكنلوجيا المستخدمة في الوحدات الانتاجية .
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال .
- تصميم الوحدة الاقتصادية من حيث المخازن والتجهيزات والآلات والمعدات .
- نوع المنتج وشكله ومواصفاته .
- درجة التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات الزبائن .
- مستويات الأسعار .
- مستوى التناسب بين طاقتي التخزين والانتاج في المؤسسة .

– الموقع الجغرافي للمنشأة الاقتصادية لذا يجب ان يتم اختيار موقع المشروع عند اقامته بدقه وعناية وقرب الموقع من مصادر الطاقة والمواد الاولية ومراكز التسويق.

٣–العوامل التنظيمية: وتشمل هذه العوامل تحديد وتوزيع المهام والمسؤوليات داخل الوحدة الاقتصادية تبعاً للاختصاصات الفنية والعلمية والإدارية ، وتقسيم العمل على العاملين وفقا للمهارات والامكانيات الخاصة .

١_١_١١: الانحرافات :

بما ان احدى اهم وظائف تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي هي تحديد الانحرافات ووضع الحلول والمعالجات لها لا بد من التركيز على أنواع الانحرافات، والتمييز بين أنواعها المتعددة : (الكرخي ،٤٧،٢٠١٤–٥٠)

١–الانحرافات الهدفية :–

تتمثل هذه الانحرافات في عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأهداف العامة التي اَنشِئت من اجلها اذ ترتبط هذه الاهداف بالخطة الاقتصادية للدولة وباهدافها السياسية والاجتماعية .

٢–الانحرافات الزمانية :–

تتمثل هذه الانحرافات في عدم تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية في مواعيدها المقررة لاسباب فنية مثل حدوث عطلات او تأخير في عمليات التسويق وغيرها .

٣– الانحرافات الكمية :–

يقصد بها عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على انتاج الكميات المخطط لها بسبب عوامل فنيه وتشغيلية واستثمارية وغيرها .

٤– الانحرافات النوعية :–

يعدّ هذا النوع ذات اهمية بالغة ويجب الانتباه اليه من قبل المعنيين في الرقابة وتقييم كفاءة الاداء ويراد به ان الانتاج غير مستوفٍ او مطابق للمواصفات النوعية.

٥–الانحرافات القيمة :–

يقصد بها ان قيمة المبيعات لا تتطابق مع ما هو مخطط لها على الرغم من أن كمية الانتاج كانت ضمن المخطط لها وضمن المواصفات النوعية وهذا يعود إما لاختلاف الاسعار أو المشتريات أو التكاليف أو الخزن أو التسويق وغيرها .

٦– انحرافات بحسب طريقة المقارنة :–

عادة ما تقارن النتائج الفعلية لنشاط الوحدة الاقتصادية مع مؤشرات معينة اتخذت اساسا للمقارنة، وتقسم الى عدة انواع منها :–

أ-الانحرافات التأريخية :-

ويقصد بها تلك الانحرافات التي تظهر نتيجة مقارنة نشاط الوحدة الاقتصادية في سنة معينة بنتائج نشاط السنوات السابقة سواء في الانتاج ام المبيعات أم الأرباح او غير ذلك

ب- الانحرافات التخطيطية :-

تتمثل هذه الانحرافات بعدم مطابقة النتائج الفعلية بالمخططة

ج- الانحرافات عن نتائج الوحدات المتشابهة :-

تلاحظ هذه الانحرافات عند مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج وحدة أخرى في داخل الصناعة أو الاقليم أو البلدان الأخرى .

٧-انحرافات بحسب الدرجة:-

تقسم هذه الانحرافات على نوعين :-

أ-انحرافات موجبة :-

هي تلك الانحرافات التي تكون في صالح الوحدة الاقتصادية بغض النظر عما اذا كان المتحقق الفعلي اكثر من المستوى المطلوب .

ب- انحرافات سالبة :-

هي تلك الانحرافات التي تكون في غير صالح الوحدة الاقتصادية بغض النظر عما اذا كان المتحقق الفعلي اكثر من المستوى المطلوب او اقل منه .

٨-انحرافات حسب مدى السيطرة :-

تقسم الى نوعين :-

أ-انحرافات تقع ضمن سيطرة الادارة :

وهي انحرافات داخليه ومتغيراتها ضمن العناصر التي يمكن للادارة التحكم بها وتوجيهها والتأثير فيها .

ب- انحرافات خارج سيطرة الادارة :

هي الانحرافات التي تكون خارج سيطرة الادارة ، لأنها ناتجة عن أسباب لا تستطيع الإدارة التأثير فيها مثل الكوارث الطبيعية او نشوب الحروب او ظهور سلعة مناسبة او صدور قرار من الحكومة له تأثير سلبي في نشاط الوحدة الاقتصادية وغير ذلك

١_٢ : معايير تقييم كفاءة الاداء

تعدّ عملية تقييم كفاءة الاداء مقياسا لقدرة الوحدة الانتاجية على تحقيق الاهداف المحددة مسبقا ، وذلك من خلال جملة من المعايير والمؤشرات الخاصة بذلك وللوقوف على كفاءة الوحدة الاقتصادية في أداء أنشطتها يتم استخدام معايير ومؤشرات خاصة،ومن هذه المعايير

١_٢_١ : المعايير الكلاسيكية

١_معايير الطاقة الانتاجية

يعد معيار الطاقة الانتاجية من المعايير المهمة في تقييم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية لأنه يسهم في إعطاء صورة واضحة من خلال نسبة الانتفاع نسبة التشغيل نسبة الاستغلال نسبة التنفيذ مما يساعد في تحديد الانحرافات التخطيطية من حيث كمية الانتاج والمبيعات والارباح ، وعرفت الطاقة الانتاجية بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على انتاج وحدات او اداء خدمه وترتبط القدرة بالاصول اما الطاقة فقد لا ترتبط بها فالطاقة هي قدرة الوحدة الاقتصادية على الانتاج وقد تعتمد على عناصر اخرى غير الاصول كالعمال وتقوم الطاقة الانتاجية في المشروع على جانبين :

الأول فني : وهو ما يسمى بالكفاءة الفنية والمقصود بها تحقيق اقصى انتاج ممكن من الموارد المتاحة خلال مدة زمنية معينة ضمن اسلوب انتاجي معين .

الثاني الاقتصادي : فهو الجانب الاقتصادي او ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية ويعني ان تكون الكفاءة الفنية متفقه مع رغبات المجتمع لتحقيق اقصى إشباع ممكن بشرط أن تكون نفقات الوحدات المنتجة عند ادنى مستوى لها وان تحقيق الطاقة الانتاجية يتم عن طريق الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية بسواء .

اي تحقيق اقصى انتاج ممكن من الموارد المتاحة وبتكاليف مناسبة وضرورة ملاءَمة الانتاج مع رغبات المجتمع الى حد ما في اطار اسلوب انتاجي معين خلال مدة زمنيه معينة

ان المقياس الرئيس لتحديد وقياس الطاقة الانتاجية الكلية للمشروع يتحدد بنسبة قيمة الانتاج الكلي للمشروع الى مدخلات الانتاج المستخدمة خلال مدة زمنية محددة (عبدالكريم وكداوي ،١٩٩٩،٢١٥).

وعرفت الطاقة الانتاجية على أنها كمية الانتاج التي يمكن الحصول عليها بمواصفات محدده في ظل الاستخدام الشامل والمكثف لوسائل الانتاج المتوفرة مع تطبيق افضل الطرائق التنظيمية الفعالة في مجال العمل ضمن مدة زمنية معينة هي عموما سنة (عبدالرحمن،٢٠١٥،٢٧)

هناك عوامل أساسية تسهم في تحديد الطاقة الانتاجية في الوحدة الاقتصادية هي:- (العيساوي ،٢٦٤،٢٠١٠)

أ-مستوى انتاجية وتركيبة عوامل الانتاج .

ب-نوعية عوامل الانتاج.

ج-مدى كفاءة استخدام عوامل الانتاج.

د-الاساليب الفنية المستخدمة في الانتاج.

هـ- ندرة عوامل الانتاج وكمية المستخدم منها.

و-وحدة القياس المستخدمة .

ان اهمية معيار الطاقة الانتاجية تأتي من كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الانتاج من جهة وبالتكاليف والأرباح والمبيعات من جهة أخرى، فكلما ارتفعت القدرة على الانتاج انخفضت حصة الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة من خلال توزيع اجمالي هذه التكاليف على وحدات اكبر عندما تستغل الطاقة بشكل امثل ومن ثم تنتج مرونة الاسعار مع زيادة في الوحدات المنتجة وتلبي بذلك احتياجات المجتمع (محمد ،٢٧١،٢٠١٤).

ويمكن تقسيم الطاقة الانتاجية على مستوى الوحدة الاقتصادية الى مستويات مختلفة على التوالي:-

١-الطاقة الانتاجية النظرية:- وتعرف الطاقة الانتاجية النظرية في الوحدة الانتاجية بانها القدرة على الانتاج بأقصى سرعة ومن دون انقطاع وهي تتم اذا انتجت الوحدة الاقتصادية او القسم (١٠٠%) من طاقته المحددة وهذا النوع من الطاقة يصعب تحقيقه عمليا ويمثل غاية مستهدفة، وذلك للاسباب التالية:- (العيساوي ، ٢٦٤،٢٠١٠)

-وجود الوقت الضائع نتيجة للاصلاح والصيانة .

-التوقفات الناجمة عن عدم كفاءة الايدي العاملة .

-الاختناقات الناجمة عن النقص في كمية المواد الاولية أو المساعدة أو التأخير في استلامها أو عدم انتظام ورود المواد الاولية أو سوء مواصفاتها النوعية .

-التوقفات الناجمة عن العطل أو الخلل في المكائن والمعدات .

-الانقطاع عن العمل بسبب المرض أو الاجازات بمختلف أنواعها .

-الأساليب التنظيمية والإدارية التي تعرقل سير الانتاج والارتفاع الأمثل من الطاقة .

إن هذه الامور وغيرها لابد من أن تؤدي الى تخفيض الطاقة وعدم القدرة في الوصول الى ما يسمّى بالطاقة النظرية .

٢-الطاقة الانتاجية القصوى : تتمثل الطاقة القصوى بالقدرة الانتاجية خلال مدة زمنية معينة لمواصفات انتاج ثابتة مع فرض توافر مجموعة متكاملة من العوامل المساعدة في الانتاج

كصيانة ثابتة و وقائية ودائمية وأيدٍ عاملة مدربة وتوافر المستلزمات السلعية بالكمية والنوعية المطلوبة اي انها تمثل الطاقة النظرية بعد استبعاد اي توقف نتيجة عطل طبيعي لا يمكن تجنبه (عبدالكريم وكداوي،٢١٧،١٩٩٩)

٣-الطاقة الانتاجية المتاحة : يقصد بالطاقة الانتاجية المتاحة هي الطاقة المخططة من قبل ادارة المشروع والتي تعبر عن الطاقة القصوى مطروحا منها الاختناقات التي تحدث داخل الاقسام او المراكز الانتاجية وتقاس على أساس القدرة الانتاجية لأضعف مرحلة أو عملية انتاجية وهذا يعني ان الطاقة المتاحة تتطابق مع الطاقة القصوى في حالة عدم وجود اختناقات (العيساوي،٢٥٩،٢٠٠٨) .

٤- الطاقة الانتاجية التصميمية : المقصود بها الطاقة الانتاجية للمعدات والتجهيزات والمعدات في المشروع والتي بإمكان هذه المعدات والمكائن انتجاها بحسب تصميمها تبعاً للشروط الفنية والمتطلبات الاخرى ، معنى ذلك امكانية الانتفاع من هذه المكائن والمعدات بأعلى درجة وخلال مدة زمنية معينة اي ان الطاقة التصميمية تعني انتاجاً معيناً منتظماً بلا عراقيل او صعوبات بمراحل الانتاج كافة (عبدالكريم ،وكداوي ،٢١٩،١٩٩٩).

٥-الطاقة الانتاجية المخططة: تمثل هذه الطاقة كمية الانتاج المستهدف الحصول عليه من السلع والخدمات وخلال مدة زمنيه معينة ويتم بالاستناد الى الطاقة التصميمية والطاقة المتاحة في المشروع (العيساوي ،٢٠٠٨،ص٢٥٩).

٦- الطاقة الانتاجية الفعلية (العملية):-تعرف الطاقة الانتاجية الفعلية بانها كمية الانتاج الفعلي الذي تم تحقيقه في الوحدة الاقتصادية أو الانتاجية خلال مدة زمنية معينة وتقدر الطاقة الانتاجية الفعلية بين (٧٥%_٨٠%)من الطاقة النظرية (عبدالكريم وكداوي ،٢٢٠،١٩٩٩) .

الطاقة الانتاجية العملية =الطاقة النظرية –السماحات

اما المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة الاداء باستخدام معيار الطاقة الانتاجية فهي كالآتي :(العيساوي ،٢٥٩،٢٠٠٨).

أ- نسبة الانتفاع من الطاقة الانتاجية التصميمية= $\frac{\text{الطاقة الانتاجية الفعلية}}{\text{الطاقة الانتاجية التصميمية}}$ *١٠٠

ويعدّ هذا المؤشر هاماً في عملية التخطيط الصناعي .

ب-نسبة التشغيل المدى الذي يتم الانتفاع به من الامكانيات المتاحة في المشروع وخلال مدة زمنية معينة . نسبة التشغيل = $\frac{\text{الانتاج المخطط}}{\text{الطاقة التصميمية}}$ *١٠٠

ج- نسبة التنفيذ المدى الذي يتم فيه تنفيذ أهداف الخطة

$$\text{نسبة التنفيذ} = \frac{\text{الانتاج الفعلي}}{\text{الطاقة المخططة}} * ١٠٠$$

$$\text{د- نسبة استغلال الطاقة المتاحة} = \frac{\text{قيمة الانتاج المتحقق}}{\text{قيمة الطاقة المتاحة}} * ١٠٠$$

$$\text{هـ- نسبة استغلال الطاقة التصميمية} = \frac{\text{قيمة الانتاج المخطط}}{\text{الطاقة التصميمية المتاحة}} * ١٠٠$$

ويمكن احتساب نسبه الانتفاع من اي نوع من انواع الطاقة وبحسب الصيغ الآتية :-

$$\text{-نسبة الانتفاع من الطاقة التصميمية} = \frac{\text{الطاقة المتحققة الفعلية}}{\text{الطاقة التصميمية}} * ١٠٠$$

$$\text{-نسبة الانتفاع من الطاقة المخططة} = \frac{\text{الطاقة المتحققة الفعلية}}{\text{الطاقة المخططة}} * ١٠٠$$

$$\text{نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة} = \frac{\text{الطاقة المتحققة الفعلية}}{\text{الطاقة المتاحة}} * ١٠٠$$

وهذه النسب تحسب لكل سنة من السنوات لمعرفة مدى التغير الذي يطرأ على نسبة الانتفاع من اي نوع من انواع الطاقة.

٢- معيار الانتاجية

تعدّ الانتاجية احدى اهم المؤشرات المهمة على مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدامها لمواردها المتاحة لتحسين الانتاجية وزيادة معدلاتها من حيث الكمية أو النوعية والجودة يؤدي الى خفض التكاليف ورفع القدرة التنافسية للمنتجات وفي هذا الصدد تعمل المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية كافة على تطوير اساليب قياس معدلات الانتاجية ومعالجة اسباب انخفاضها (المعماري،٢٣،٢٠١٠).

تعد الانتاجية احد مؤشرات التطور الاقتصادي و واحدة من الاعمدة الاستراتيجية لنمو البلاد وهي دليل على مدى تقدم المجتمعات ومستوى المعيشة فيها وزيادة رفاهية المجتمع وعند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال مدة زمنية معينة يجب ان لا يؤخذ فقط بالحسبان مؤشر معدل نمو الدخل الوطني بل يجب ان يؤخذ الى جانبها ايضا معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي هو عبارة عن قسمة الدخل الوطني على عدد السكان بوصفه الصورة الادق للتغييرات التي طرأت على مستوى معيشة الافراد (الصخري،٣١،٢٠٠٥).

يمكن تعريف الانتاجية هي النسبة بين المخرجات من المنتجات او الخدمات الى المدخلات من عناصر الانتاج وترتبط الانتاجية باجمالي الناتج القومي (المعماري،٢٤،٢٠١٠) . والانتاجية بمعنى اخر المخرجات على المدخلات

الانتاجية =المنتوج النهائي \عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية، ويمكن القول نسبة عدد المواد المنتجة خلال مدة زمنية محددة مقسوماً على المدخلات (عبدالكريم وكداوي،٢٢٤،١٩٩٩).

كما ان الانتاجية تعني القيمة المتبعة بالانتاج أو الأسلوب أو الطريقة التي ينتج بها أو يزيد بها الانتاج أو حقيقة القدرة أو الطاقة عن الانتاج وتشير الانتاجية الى قدرة المؤسسة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المطلوبة باستخدام أقل موارد ممكنة فهي ترتبط بالفاعلية للوصول إلى الأهداف والكفاءة في حسن استخدام العناصر المتاحة (غربي ،١٢،٢٠٠٨).

ومن الجدير بالذكر أن هنالك فرقاً بين الانتاج والانتاجية، فالانتاج :- هو الوجه العام لكل نشاط يقام به او يمارس بينما الانتاجية تعني رفع كمية الانتاج عن طريق الاستخدام الامثل للموارد، يمكن القول إن الانتاج هو عملية تصنيع منتج ما او مادة ما (غربي،١٩،٢٠٠٨).

الانتاجية :-هي النسبة بين ما تحقق من ناتج نهائي وبين ما استخدم في تحقيق هذا الناتج النهائي (المعماري،٢٤،٢٠١٠).

يتعلق مفهوم الانتاجية بفاعلية استخدام المدخلات والتكنلوجيا المرتبطة بالعلاقة حيث تعرف الانتاجية على أنها ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الانتاج، وفي هذا الخصوص فإنه عادة ما يميز بين نوعين من مفاهيم الانتاجية :-

-الانتاجية الجزئية :-وتعني مقدار ما ينتجه أحد عوامل الانتاج كالعامل ورأس المال .

-الانتاجية الكلية:-التي تعني مقدار ما تنتجه جملة عوامل الانتاج (بابكر ،٢٠٠٧، ٣)

فالانتاجية الكلية :- تعني لجميع عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية :

$$\text{الانتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

$$= \frac{\text{قيمة او كمية الانتاج}}{\text{مجموع عناصر الانتاج}}$$

$$= \frac{\text{قيمة الانتاج لمدة معينة}}{\text{المواد+راس المال+العمل}}$$ (عبدالستار ،٨،٢٠٠٩-٩).

-الانتاجية الجزئية:-وتعني لعنصر واحد من عناصر الانتاج ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$\text{الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{عنصر من عناصر الانتاج}}$$

$$\text{الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{كمية او قيمة الانتاج(المخرجات)في مدة معينة}}{\text{كمية عنصر راس المال او عنصر العمل او عنصر المواد في مدة معينة}}$$

$$\text{أ-انتاجية العمل} = \frac{\text{كمية او قيمة الانتاج في مدة زمنية معينة}}{\text{عدد المشتغلين}}$$

$$= \frac{\text{كمية او قيمة الانتاج}}{\text{ساعات العمل المبذول}}$$

وهذا المعيار يبين كمية الانتاج التي تحققها الوحدة الواحدة من عناصر العمل وتقاس اما ب(= $\frac{\text{عامل}}{\text{ساعة}}$) او (= $\frac{\text{عامل}}{\text{يوم}}$).

-اما لقياس كفاءة عنصر العمل فيمكن استخدام الصيغة الآتية :

$$\text{كفاءة عنصر العمل} = \frac{\text{عدد المشتغلين}}{\text{كمية الانتاج المتحقق}}$$

إذ يبين هذا المؤشر كمية العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة وتتحقق الزيادة في الانتاجية من خلال الآتي: (عيسى ،٢٠١٥،ص١٧٩)

١-الحصول على المزيد من الانتاج بالكمية السابقة نفسها من المدخلات .

٢-الحصول على الانتاج السابق نفسه بكمية اقل من المدخلات من خلال زيادة الانتاج لكل عامل في الساعة او اليوم فان المعيار الثاني يقيس مدى الانخفاض في وقت العمل المبذول لانتاج ناتج معين .

٣-الحصول على زيادة في الانتاج بزياده أقل في المدخلات .

$$\text{ب-انتاجية رأس المال} = \frac{\text{كمية او قيمة الانتاج في مدة زمنية}}{\text{قيمة راس المال}}$$

وهي عبارة عن النسبة ما بين المخرجات الى قيمة رأس المال المستخدم في الانتاج.

ج-انتاجية المواد الاولية :-وهي عبارة عن النسبة بين قيمة او كمية المخرجات الى المواد الاولية التي استخدمت في الانتاج وتأخذ الصيغة الآتية :

$$\text{انتاجية المواد الاولية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المواد الاولية}}$$

ان اهم ما يميز فكرة الانتاجية الجزئية هو البساطة وسهولة القياس الا انه يعاب عليها كونها مضللة بسبب انها توحي بوجود علاقه سببية بين الانتاج والعنصر المراد قياسه في حين انها ليست سوى علاقه كمية أو احصائية (غربي ،٢٠٠٨،٢٣).

ويقاس معدل النمو في انتاجية العمل باستخدام الصيغة الآتية:

معدل النمو في انتاجية العمل = $\frac{\text{انتاجية العمل في سنة المقارنة}}{\text{انتاجية العمل في سنة الاساس}} * ١٠٠$

-الانتاجية والكفاءة

ان الانتاجية هو مقياس يستخدم لقياس حجم المدخلات المطلوبة وتحقيق حجم معين من المخرجات إذ تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات (عبدالرحمن ،٢٠١٥،٢٨).

الانتاجية = $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$

تبين الكفاءة درجة المثالية التي تستخدم بها الموارد في العملية الانتاجية فهي تقارن بين المخرجات الفعلية المتحققة وبين المخرجات المتوقعة والتي كان يجب الحصول عليها من استخدام حجم معين من الموارد اي انها :-

الكفاءة= $\frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{المدخلات المتوقعة والعادية}}$

كما تتمثل الكفاءة في كيفية الوصول الى الهدف بأقل التكاليف .

٣ :- معيار القيمة المضافة :

يعدّ معيار القيمة المضافة من المعايير الاساسية في الحكم على مدى كفاءة المشروع في استخدامها للموارد المتاحة ، فكلما حقق المشروع قيمة مضافة اكبر كان ذلك دليلا على تحسن الأداء في المشروع (العيساوي ،٢٠٠٨،٢٧١) .

وتعرف القيمة المضافة بأنها عبارة عن القيمة التي تضيفها الى قيمة السلع الوسيط كنتيجة للعملية الانتاجية وهي تساوي قيمة الانتاج الاجمالي مطروحا منه قيمة مستلزمات الانتاج. كما انها الثروة التي استطاعت الوحدة الاقتصادية خلقها بمجهوداتها الذاتية ومجهودات العاملين فيها (عبدالكريم وكداوي ،١٩٩٩،٢٥١).

القيمة المضافة = قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج

إن معيار القيمة المضافة أحد المعايير المهمة في قياس الاثر الشامل للمشروع الاقتصادي على الدخل القومي او الناتج المحلي حيث ان القيمة المضافة كل ما يتولد نتيجة استخدام مستلزمات الانتاج في العملية الانتاجية إضافة الى قيمتها الاصلية. وتتمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج (المخرجات ،المدخلات)، ومن ثم فإن القيمة المضافة لكل وحدة انتاجيه تعادل مقدار الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي تحصل عليها من الوحدات الاخرى (عبدالحميد،٢٠٠٠،٣٧٨).

جاء ايضا في مفهوم القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة المدخلات وقيمة المخرجات، وتعد القيمة المضافة من أفضل عناصر معيار القيمة لقياس الكم الصناعي في أَية منطقه لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات الانتاج، وتوضح القيمة المضافة للصناعات المختلفة الاهمية النسبية الاقتصادية لمختلف جهات الدولة كما ان هذا المعيار ذو طبيعة اقتصادية، وتعكس القيمة المضافة انتاجية العمل ورأس المال (السماك،٤٣،٢٠١٢).

تتمثل القيمة المضافة بالسمه البارزة لأداء الشركات الكبرى أو تعني توسيع الفجوة بين الجودة وبين التكلفة تؤدي الى ايجاد قيمة مضافة الى منتجاتها(الدباغ والعبيدي ،٢٣،٢٠١٥) .

ان معيار القيمة المضافة اداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما انه معيار جيد لربط الاداء لخلق القيمة وتعظيم الثروة(النعيمي والتميمي،١٠٦،٢٠١٦).

ويمكن حساب القيمة المضافة من الصيغة الآتية :

القيمة المضافة الاجمالية =قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج

اما القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات والتي تشمل عوائد العمل من أجور ورواتب وعوائد رأس مال (الفائدة) وعائد الارض من ايجار وربح وكذلك الارباح ومن هنا فإن القيمة المضافة الصافية تعدّ بحق الأساس الموضوعي لحساب مؤشر انتاجية العمل البشري المبذول (عبدالكريم وكداوي ،٢٥١،١٩٩٩) تأتي أهمية هذا المعيار او المؤشر من أنه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي كما انه يستبعد أي إسراف محتمل أو هدر في استخدام المواد الخام في عملية الانتاج (النعاتي ، ٢٨،٢٠١٧) .

تتكون القيمة المضافة الصافية من جزءَين رئيسين هما:-

-الأجور والرواتب .

-إلاضافة التي يطلق عليها الفائض الاجتماعي .

ان الفائض الاجتماعي هو ذلك الجزء من القيمة المضافة الذي يتم صرفه عن طريق القنوات المختلفة للتوزيع داخل الاقتصاد القومي مثل الربح الصافي الذي يتم توزيعه على المساهمين والفوائد على رأس المال وغيرها من الاشكال وعادة ما يستخدم جزء من الفائض الاجتماعي من أجل تمويل الاستهلاك بنوعيه الخاص والعام ويدخر الجزء الأكبر من الفائض الاجتماعي ويوجه للاستثمار، وعلى هذا فإن فائضا اجتماعيا اكبر هو مصدر للاستهلاك الفردي في الحاضر كما انه ايضا مصدر أَساسُ للادخار اللازم لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل من ناحية اخرى ، بهذا تكون

القيمة المضافة الصافية مؤشراً عملياً سهل الفهم يفيد في قياس مدى مساهمة المشروع الاستثماري فهذا يعني زيادة الدخل القومي، ومن ثم في الاستهلاك الحاضر العام والخاص وكذلك في امكانيات الادخار في المجتمع من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل (ابو العلا ،١٩٢،٢٠١٣).

تكتسب القيمة المضافة اهميتها من الآتي : (النعيمي والتميمي ، ١٠٩،٢٠١٦).

١-يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين .

٢-مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري .

٣-معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء الشركات .

٤-معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية الشركات والمؤسسات في الأجل الطويل.

٥-اداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة .

٦-إداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الادارية والمالية .

٧-معيار يخلق لغة مشتركه لجميع العاملين في الشركة في اطار الرقابة والمتابعة .

القيمة المضافة الموجبة والقيمة المضافة السالبة في المنظور الاقتصادي

عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافه بالموجب فهذا يعني أن الشركة تولد عوائد من استثمار راس المال وهي أعلى من عائد الاستثمار في فرصة بديلة ،فالعمل يولد قيمة أما اذا كانت القيمة المضافة بالسالب فهذا يعني أن الشركة لم تولد عائداً كافياً لتغطية راس المال ومن ثم فإن الربح قبل خصم الضرائب اذا طرح منه الضرائب يساوي الربح الصافي (الربح المحاسبي) واذا طرح من الربح المحاسبي تكلفة راس المال نستطيع معرفة القيمة الاقتصادية المضافة .

يمكن القول إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي والفرق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي هو تكلفة رأس المال حيث ان المحاسب لا يخصم تكلفة رأس المال المستعمل في المشروع بينما يخصم الاقتصادي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستعمل في المشروع . وبالتالي المبدأ الأَساس هو ان القيمة الاقتصادية المضافة لاتقوم بحساب ما اذا كان المشروع او الصفقه مربحة ام لا ولكن تقيس إذا ما كان الربح الناتج كافياً لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع ام كان يمكن أستغلاله في فرصة بديلة اخرى؟ وهكذا نستطيع ان نجد مشروعاً ما رابحاً بالنسبة للتقارير المحاسبية ،بينما هو خاسر بالنسبة للتقارير الاقتصادية وهذا في حالة اذا كان الربح المحاسبي لايغطي العائد المطلوب على رأس المال المستعمل

النتيجة النهائية انه حتى الشركات الرابحة ليست دائما تصنع قيمة حقيقية ما لم تكسب بالدرجة الكافية التي تؤهلها لتغطية تكاليف الديون التي عليها وتكاليف الفرصة البديلة لاستعمال رأس المال بمرور الوقت الشركة التي تعطي قيمة اقتصادية مضافة بالسالب سيتجنبها المستثمرون،لأنها لاتعطي معدلا كافياً على رأس المال وسيقوم المستثمرون بتحويل استثماراتهم الى مكان اخر .واخيرا فإن القيمة الاقتصادية المضافة هي النظام الاداري المالي الوحيد الذي يوفر لغة موحدة بين جميع الموظفين في المنظمة ويعطي قيمة متسقه وموحدة في عملية اتخاذ القرارات الادارية وتوصليها والرقابة عليها .(ابو العلا ، ٢٠١٣ ، ١٩١)

٤:- معيار الربحية أو معدل العائد على الاستثمار :-

يعتمد النظام المحاسبي في قياس الربح على فكره مفادها أن الربح عبارة عن الفرق بين الايراد الكلي والتكاليف الكلية خلال الفترة المحاسبية الا ان المفهوم الادق للربح أو ما يسمّى بالربح الاقتصادي هو الفرق بين القيمة النقدية للمشروع في أول المدة ونهايتها، اما الربحية فهي مقياس يحاول تقييم اداء المشروع من خلال تحميل صافي الدخل الى انشطة المشروع ممثله في جملة الاستثمارات أو الاصول ويمكن أن يطلق على الناتج معدل العائد على الاستثمار (جميل ،١٠٠،٢٠١٥-١٠١).

ان تحسين الربحية قد يعني ضرورة قيام المؤسسة بتحسين استثماراتها بقدر يساعد في تعظيم رقم الربح ويمكن ان يتم ذلك من خلال الحصول على الآلآت والمعدات او استخدام مواد بديلة وبذلك يمكن ان يستعمل هذا المؤشر كاداة للتعرف على كفاءة الاداء في مختلف الدول باختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية ويعبر عنه بالصيغة الآتية :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الارباح}}{\text{اجمالي الاستثمارات}}$$

كما يمكن حساب هذا المعدل بصوره اكثر تفصيلا وتحليلا وكما يأتي :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الارباح}}{\text{الايرادات}} * \frac{\text{الايرادات}}{\text{الاصول}}$$

ومن خلال هذه المعادلة يمكن ان نستنتج ان هناك عاملين يؤثران في هذا العائد، وهما:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{الارباح}}$$

ويمثل نسبة الربح لكل وحدة نقديه كايراد .

$$\text{معدل دوران الاصول} = \frac{\text{الاصول}}{\text{الايراد}}$$

ويعبر عن قدرة الاصول على تحقيق ايرادات .

٥:- معيار درجة التصنيع :-

يمكن اعتماد هذا المعيار لمعرفة مدى مساهمة المشروع في تكوين الدخل القومي وبذلك يمكن تحديد الاولويات والاهمية النسبية لكل مشروع، ويمكن التعبير عن هذا المعيار بالصيغة الآتية :

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{اجمالي قيمة المستلزمات المستخدمة}}{\text{قيمة الانتاج}}$$ (العيساوي ،٢٧٤،٢٠٠٨)

٦ -: معيار درجة الاعتماد على المستلزمات المستوردة :-

يمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية :-

$$\text{درجة الاعتماد} = \frac{\text{قيمة المستلزمات المستوردة}}{\text{اجمالي قيمة الانتاج}}$$

$$\text{او} = \frac{\text{قيمة المستلزمات المستوردة}}{\text{اجمالي قيمة المستلزمات المستخدمة محلية ومستوردة}}$$ (العيساوي ،٢٧٤،٢٠٠٨).

١_٢_٢: المعايير الحديثة

بعد انتشار العولمة وتطور الانتاج وأساليبه ظهرت مطالب جديدة لتحسين عملية الانتاج منها تطوير وتدريب الكادر ليكون مؤهل للقيام بالانتاج وفق التكنلوجيا الحديثة ، كما ان التقدم التكنلوجي زاد من التلوث مما أوجب الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة خصوصاً بعد مؤتمر ريدي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ .

إن قياس الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقييس مستوى الاداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرجوه لاتخاذ إلاجراءات التصحيحيه الملائمة بهدف تقليص فجوة الانحرافات بينهما حتى تتمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار على المدى الطويل(عبدالرحمن،٢٠١٤ ، ٥١)

١: تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم :

يحتل التدريب مكانة هامة بين الانشطة الادارية الذي يهدف الى رفع الكفاءة الانتاجية والخدمية وتحسين اساليب العمل ،تختلف وتتباين اهداف التطوير الاداري فيما اذا كانت أهداف شاملة محددة من قبل الجهاز المركزي المسؤول عن التطوير الاداري في البلد أو انها تمثل أهداف التطوير الاداري على مستوى منظمة ادارية واحدة ففي الحالة تصبح تنمية الموارد البشرية متصلة باهداف التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بينما تتصل في الحالة الثانية باهداف المنشأة الاقتصادية وربحيتها في تحقيق النمو والتطور وتحقيق الارباح كما ان حجم العمل في الحالة الاولى يفوق حجمه في الحالة الثانية وفيما عدا ذلك تكون الاهداف مشتركة (عبوي ،٢٠١٧، ١١٨) .

فالتدريب هو عملية منظمة مستمرة لتنمية مجالات واتجاهات الفرد او المجموعة لتحسين الاداء واكسابهم الخبرة المنظمه واتاحة الفرص المناسبة للتغيير في السلوك من خلال توسيع معرفتهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم عن طريق التحفيز المستمر على تعلم واستخدام الاساليب الحديثة لتتفق مع طموحاتهم الشخصية (الشرنخي ،٢٠١٩، ٢٢) .

كما ان التدريب يشمل كل الانشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة وترعاها لأجل تنمية مهارات ومعارف العاملين والمجموعات لتحقيق اغراض المنظمة وزيادة انتاجيتها (موسى ،٢٠١٤، ٢٥٤). فهو بمثابة استثمار للموارد البشرية المتاحة في مختلف مستوياتهم لتعود عوائده على المؤسسة والموارد البشرية التي تعمل بها (عبدالفتاح ، ٢٠١٣ ، ٣٩) .

أهداف التدريب :

للتدريب أهداف متعددة ومهمة للفرد والمنشأة وهي كالاتي: (عبدالفتاح ،٢٠١٣ ، ٣٩ –٤٠)

١– زيادة الرغبة لدى المدراء والمشرفين نحو التغيير وتنمية درجة استعدادهم لقيادة التطوير على اقتناع كامل .

٢– زيادة خبرة المدراء والمشرفين والافراد وصقلها واتاحة الفرصه لهم لرفع مستوياتهم وتاهيلهم لوظائف اكبر مسؤولية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للتطوير .

٣– تزويد الأفراد بالمعرفة عن المبادىء والأساليب الإدارية والفنية في جميع الوظائف ، وتوضيح دورهم في تحقيق الأهداف للشركة التي يعملون بها .

٤– زيادة الانتاج وذلك بزيادة الكمية وتحسين النوعية من خلال تدريب العاملين على كيفية القيام بواجباتهم بدرجة عالية من الاتقان ومن ثم زيادة قابليتهم للانتاج .

٥– الاقتصاد في النفقات حيث تؤدي البرامج التدريبية الى خلق مردود اكثر من كلفتها وذلك عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين والاقتصاد في الوقت نتيجة المعرفة الجيدة باسلوب العمل وطريقة الأداء .

٦– رفع امكانية مستوى كفاءة وفاعلية العاملين .

٧– رفع مستوى الكفاءة الانتاجية .

٨– امكانية اكتشاف خبرات وطاقات العاملين .

٩– اتاحة الفرصة لصقل المهارات واكتساب الخبرات .

مجالات التدريب

للتدريب خمسة مجالات اساسية هي : (الشرنخي ، ٢٠١٩ ، ٢٣)

١– المعرفة : مساعدة المتدرب في التعلم وفهم الحقائق والمعلومات والمبادىء وتذكرها.

٢– المهارات : هي عبارة عن أي تصرف او عمل يقوم به الشخص .

٣- الاساليب : يقصد بها التطبيق للمعرفة والمهارات في موقف ديناميكي .

٤- الاتجاهات : وهي الاتجاهات التي يمكن تعديلها وتغييرها وهناك عوامل كثيرة تؤثر في اتجاهات الفرد ومعتقداته ويركز التدريب على السلوك الذي يمكن تعديله او تقويمه .

٥- الخبرة : وهي الناتجة عن الممارسة والتطبيق العملي للمعرفة والمهارات والاسلوب في عدة مواقف مختلفة خلال مدة طويلة من الزمن .

وقد نحتاج الى التدريب عندما يخطى العاملون في اداء وظائفهم ما يودي الى انحرافات عن معايير الاداء ،اما التطوير فهو عبارة عن المجهودات التي تقوم بها المنظمة نحو تزويد العاملين فيها بالقدرات التي تحتاج اليها المنظمة مستقبلا (شتاتحه ، ٢٠١٩ ، ١٨)

يمكن تلخيص اهم الفروقات بين التدريب والتطوير بالعناصر الآتية : (شتاتحة،٢٠١٩، ١٨)

١- التدريب يؤثر في الوظيفة الحالية للموظف ، اما التطوير فيركز على الوظيفة الحالية والمستقبلية له والتي يمكن ان يؤديها سواء من خلال النقل او الترقية .

٢- للتدريب نطاق ينصب على الموظفين كافراد ، اما التطوير فيهتم بجماعات العمل او المنظمة ككل .

٣- هدف التدريب التحسين السريع والواضح على اداء العاملين بينما في التطوير الهدف تحقيق الاثراء الوظيفي للموارد البشرية في المنظمة بصفة عامة .

٤- تبرز قوة تأثير التدريب في مستويات الاداء الحالي اما التطوير فيجعل الأفراد أكثر تاهيلاً ومرونة للعمل في الاجل الطويل .

٢ :الوسائل الوقائية والتنمية المستدامة :

عرفت التنمية المستدامة بانها مسار قائم على المشاركة ورشادة الحكم الديمقراطي للخيارات المجتمعية المشتركة ، وعرفت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وارضاء الحاجات الانسانية للاجيال الحالية والمستقبلية بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، كما انها عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الاجيال المستقبلية واتخاذ تحولات هيكلية في الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتمكين لاليات التغيير وضمان استمراره . ان التنمية على الصعيد الاقتصادي في الدول المتقدمة اجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد اما بالنسبة للدول المختلفة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والانساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الارياف، وعلى الصعيد البيئي فهي تعني حماية

الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والامثل للاراضي الزراعية وخاصة الموارد المائية، وعلى الصعيد التكنلوجي هي نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة وغير الملوثة للبيئية والتي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبئية والتي تنتج الحد الادنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الاوزون (ميلود ، ٢٠٢٠ ، ٢)

مكونات الاستدامة :

ان فكرة الاستدامة تتأسس على ثلاث ركائز متداخلة ومتكاملة هي: (البريدي ، ٢٠١٥ ،٥٦)

١- البيئة :- ويعني جميع المكونات البيئية التي تشمل :-

أ- البيئة الطبيعية :- (الماء الهواء والتربة ومصادر الطاقة والاحياء بجميع اشكالها والانظمة البيئية الايكولوجية)

ب- البيئة المستحدثة :- (المباني ، المصانع والمرافق بأنواعها كلها) .

٢- الاقتصاد :- بما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر والبطالة عن طرق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة كفوءة .

٣- الاجتماع : بما يكرس العدالة والديمقراطية وحقوق الانسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس حاضراً ومستقبلاً .

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :- (ابوالنصر ومحمد ، ٢٠١٧ ، ١٠٣ – ١٠٤)

١- يتضمن هذا البعد ضرورة اعادة الاصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق افضل مستوى معيشة لافراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .

٢- كما يتضمن ذلك ايقاف تبديد الموارد الطبيعية سؤاء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة واحدأث تغيير جذري في اسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الاخرى من دون ضرر كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

٣- بالاضافة الى اعتبار التنمية المستدامة فرصة اقتصادية من خلال التعرف على أنواع رأس المال سؤاء كان طبيعياً او بشرياً او اجتماعياً والعمل على تزويد الاجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل على الاقل ماهو متاح للجيل الحالي .

٤- يتميز البعد الاقتصادي بالعمل على تقليص تبعية البلدان النامية اقتصادياً للبلدان الغنية مع تحرير موارد المجتمعات الفقيرة لاغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع بحيث تكون اقرب الى المساواة .

نبذة تأريخية عن الشركة العامة لتجارة الحبوب

هي شركة حكومية عراقية تأسست سنة ١٩٣٩ بموجب القانون المرقم (٣٢) وكانت تؤدي واجبات لاتتعدى نشرة الاسعار والمعلومات المتيسرة عن الحبوب وبموجب القانون المرقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٩ اصبحت احدى تشكيلات المؤسسة العامة للحبوب وقد تطورت مهام وواجبات الشركة خاصة بعد صدور قرار مجلس تنظيم التجارة المرقم ١٩٠٢٠٢ لعام ١٩٧٣ والخاصة بحصر الحبوب وتسويقها (الحنطة ، الشعير ، الشلب) بهذه الشركة وفي عام١٩٨٧ تم الغاء المؤسسة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٢٢٧ في ١٩٨٧\٤\١١ ارتبطت الشركة بوزارة التجارة وفي عام ١٩٨٨ اصبح اسمها الشركة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بموجب القرار المرقم ٧٠٢ في ١٩٨٨\٨\٢٨ وبعدها تم شطرها الى شركتين بموجب القرار المرقم ٣١٧ في ١٩٩٠\٨\١٢ وأصبح اسمها بموجب القانون المرقم ٥٢ لسنة ١٩٩٠ الشركة العامة لتجارة الحبوب .

مهام الشركة :- تتولى الشركة العامة لتجارة الحبوب احدى شركات وزارة التجارة استيراد الحنطة والرز لاغراض البطاقة التموينية وتسويق وخزن وتنقية وتعبئة الحبوب (الحنطة المحلية بانواعها) وكذلك الرز المحلي بأنواعه .

أهداف الشركة

ان الأهداف الرئيسة التي تخطط الشركة لادائها الى جانب الواجبات والمهام الأخرى هي:

١- تسويق الانتاج المحلي من الحنطة والشلب من الفلاحين والمزارعين اختيارياً وفق اسعار رسمية مجزية من الدولة .

٢- بموجب تعليمات وضوابط وشروط تحدد مواصفات الحبوب التي يتم استلامها تقر من قبل الجهات العليا بعد التنسيق مع وزارة الزراعة بهدف تحسين وتطوير نوعيات المحاصيل الاستراتيجية .

٣- تأمين سد حاجة البلد من الحنطة والرز للاستهلاك البشري عن طريق الاستيراد من مناشئ متعددة ونوعيات جيدة تنسجم مع ذوق المواطن وصناعة الخبز المنزلي .

٤- تأمين حاجة صوامع الحبوب من الادوات الاحتياطية والمعدات والاجهزه المختبرية ومواد التعقيم والتعفير والتبخير ووسائل الخزن ومواد التعبئية والتتغليف عن طريق الاستيراد ومن مناشئ متعدده ومتخصصة

٥- تأمين الخزين الاحتياطي من الحبوب للعراق بما يؤمن الأمن الغذائي وفق القرارات والتوجيهات المركزية بهذا الخصوص مع تأمين المحافظة على سلامة خزين الحبوب من التلف والضرر بفعل الظروف الطبيعية .

٦- القيام بجميع اعمال الفحص والتحليل للحبوب المحلية والمستوردة وكذلك عملية التعقيم والتبخير للحبوب للمحافظة على سلامتها من الاصابة الحشرية والقوارض والاضرار والتلف.(دليل الشركة)

الفصل الثاني:الاطار التطبيقي لتقييم كفاءة اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب /نينوى

٢ _ ١: وصف الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى

تقع الشركة في الجانب الايمن من مدينة الموصل في منطقة وادي حجر في بناية قديمة نسبياً تقوم الشركة باستلام محصول الحنطة داخل محافظة نينوى وثم توزيع وتجهيز هذا المحصول الى المطاحن التابعة للمحافظة عن طريق الشركة العامة لتصنيع الحبوب وذلك لتأمين مادة الطحين ضمن مفردات البطاقة التموينية وتحتوي الشركة على بنايات ومخازن وسايلوات تابعة لها وساحات خزن لحين توزيع المحصول على المطاحن أو مناقلته إلى المحافظات العراقية الاخرى مع الحفاظ على خزين استراتيجي لمواجهة الازمات وحالات الطوارى.

أهم مخازن الشركة :

هنالك عشرة مواقع تابعة للشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى موزعة على مناطق معينة من المحافظة

* سايلو تلعفر ويضم معمل وساحة للخزن
* سايلو سنجار ويضم معمل وساحة للخزن .
* سايلو بعاج ويضم معمل وساحة للخزن .
* سايلو الموصل ويضم معمل .
* سايلو الوائلية ويضم معمل وساحة للخزن .
* ساحة تل عبطة وتضم ساحة للخزن .
* سايلو مخمور ويضم معمل وساحة للخزن .
* ساحة مشيرفة وتضم ساحة للخزن .
* سايلو بازوايا ويضم معمل وساحة للخزن .
* ساحة الموصل وتضم ساحة للخزن .

أهداف التخزين الحكومي :

للتخزين الحكومي اهداف منها :-(عويد واخرون ، ٢٠١٤ ، ١٥٨-١٦٠)

١- توفير المواد واللوازم والمعدات التي تستخدم في المؤسسات والدوائر الحكومية والاحتفاظ بها.

٢- التخزين بقصد توفير المواد الاساسية للمواطنين ومواد التموين لمحاربة الاحتكار من قبل القطاع الخاص .

٣_ التخزين لمواجهة الازمات والطؤاري /مواد تموينية – مواد و وقود .

حيث ترعى الشركة اهمية الحفاظ على المنتوج الزراعي (الحبوب) بأنواعها حتى يصل الى المستهلك بحالة جيدة ابتداءً من مرحلة الاعداد والتخزين حتى تضمن المحافظة على المحصول

ومنع المنتوج من التضرر والتلف حيث ان هناك بعض الدراسات التي اوضحت ان نسبة الفاقد نتيجة عدم الاهتمام بعمليات الجمع والاعداد والتخزين تصل احيانا ٢٥ – ٣٠ % من كمية الانتاج .

٢_٢: تطبيق معايير تقييم كفاءة الأداء

٢_٢_١: المعايير الكلاسيكية:

١:- معيار الطاقة الانتاجية:

يمكن قياس اداء الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى باستخدام معيار الطاقة الانتاجية بعد الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة كما هو موضح من خلال الجدول والمخطط الاتيين:-

الجدول (٢-١)

الطاقات الانتاجية والنسب المئوية الخاصة بها الشركة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة من (٢٠١٧ – الى ٢٠١٩)

		1	2	3	4	5=4/1*100	6=3/1*100	7=2/1*100	8=4/3*100	9=100-5
السنوات	وحدة القياس	1 الطاقة التصميمية	2 الطاقة المتاحة	3 الطاقة المخططة	4 الطاقة الفعلية	5 نسبة الانتفاع%	6 نسبة التشغيل%	7 نسبة الاستغلال%	8 نسبة اهداف الخطة%	9 الطاقة المعطلة
٢٠١٧	طن	١١٩٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٥٧٩١٤	١٣.٢٧	١٤.٧٠	١٨.٤٨	٩٠.٢٣	٨٦.٧٣
٢٠١٨	طن	١١٩٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠	٢٨٢٤٥٥	١٠٧٣٠٧	٩.٠١	٢٣.٧٣	٢٤.٧٨	٣٧.٩٩	٩٠.٩٨
٢٠١٩	طن	١١٩٠٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	١٥٧٠٠٠٠	٨٦٧٦١٠	٧٢.٩٠	١٣١.٩٣	٥١.٠٩	٥٥.٢٦	٢٧.٠٩

المصدر : الاعمدة (١ – ٤) الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى – المخازن – الشعبة الفنية – الاعمدة (٥ – ٩) من اعداد الباحث

يُلاحظ من الجدول والمخطط (٢ –١) ان نسبة الانتفاع منخفضة في الاعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ولكنها ارتفعت في عام ٢٠١٩ . كما ان نسبة التشغيل منخفضة مما يعني عدم الإفادة من الطاقات التصميمية ما عدا عام ٢٠١٩ فكانت نسبة التشغيل مرتفعة، وان الطاقة المخططة اعلى من الطاقة التصميمية مما يدل على ان التخطيط كان خارج امكانيات الشركة مما يشير ان التخطيط غير مدروس . وان نسبة الاستغلال كانت منخفضة عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ولكنها ارتفعت عام ٢٠١٩ . اما فيما يتعلق بنسبة أهداف الخطة لم يتم تحقيقها حيث كانت مرتفعة في العام ٢٠١٧ ولكنها انخفضت عام ٢٠١٨ وثم ازدادت عام ٢٠١٩ . اما فيما يتعلق بالطاقات المعطلة فكانت هناك طاقات معطلة وبنسب مرتفعة جداً، وذلك بسبب وضع خطط بعيدة عن امكانيات وطاقات الشركة المتاحة والتصميمية ولكن في عام ٢٠١٩ انخفضت الطاقة المعطلة عن الاعوام التي سبقتها . مما يدل على عدم اهتمام الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى والإفادة من امكانياتها وطاقتها . وكما يلاحظ من الجدول ان الطاقة التصميمية اتسمت بالثبات طول مدة الدراسة . لذا يجب الوقوف عند تلك الانحرافات ومعرفة اسبابها ومن اهم تلك الانحرافات هو توقف السايلوات التابعة للشركة العامة لتجارة بسبب ماتعرضت له من دمار بسبب العمليات العسكرية التي جرت اثناء تحرير المحافظة من سيطرة المجموعات الارهابية ،بهذا فقدت الشركة العامة لتجارة الحبوب جزءاً كبيراً من طاقاتها التصميمية والخزنية.

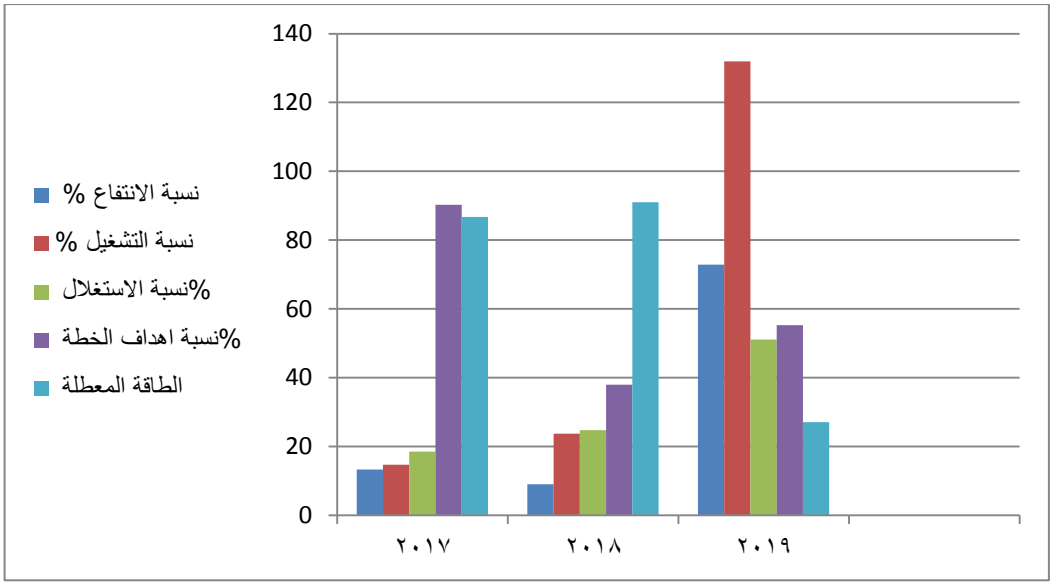

المخطط البياني (٢-١) النسبة المئوية للطاقات الانتاجية للشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧ – الى ٢٠١٩)

٢- معيار الانتاجية :

يعد معيار الانتاجية من المعايير المهمة في عملية قياس اداء الشركات والمؤسسات وتُستخدم مؤشرات الانتاجية الكلية والجزئية في عملية تقييم كفاءة الاداء بعد الحصول على البيانات والمعلومات من الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى /للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

١ :- مؤشر الانتاجية الجزئية :

أ:- انتاجية رأس المال :

الجدول (٢-٢)

الانتاجية الجزئية / انتاجية رأس المال للشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة ٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3=1/2
السنوات	قيمة الانتاج/مليون	قيمة راس المال /مليون	انتاجية رأس المال
2017	82063	201654	0.40
2018	42533.16	223863	0.18
2019	468768	523330	0.89

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات حسابات الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى

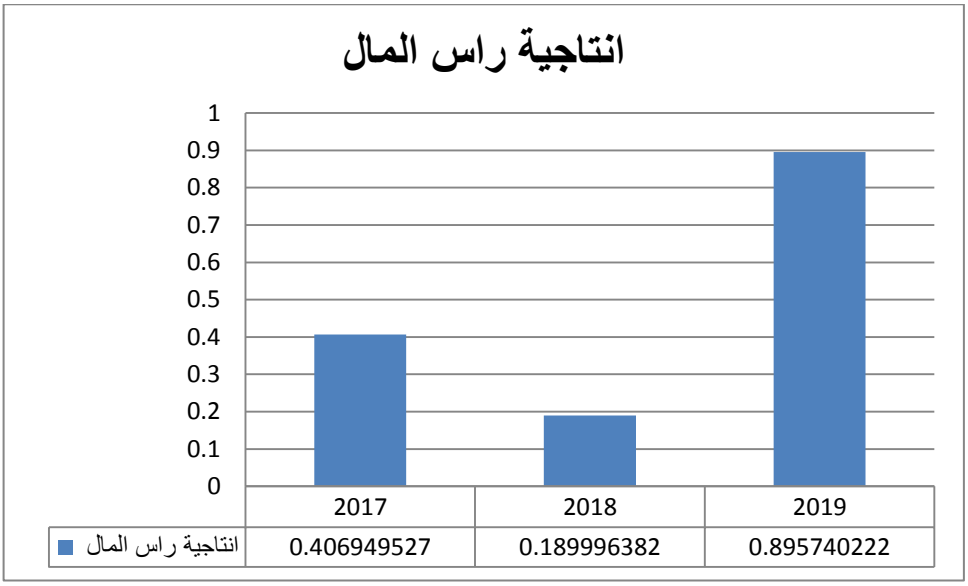

المخطط البياني (٢-٢)انتاجية رأس المال الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

يبين هذا المعيار مدى مساهمة الوحدة النقدية الواحدة من راس المال المستثمر لدى الشركة في خلق مقدار معين من قيمة الانتاج، وكما هو موضح في الجدول والمخطط (٢-٢) ولغرض قياس انتاجية رأس المال تم تقسيم قيمة الانتاجية على قيمة رأس المال والذي يلاحظ فيه ان انتاجية رأس المال كانت مرتفعة عام ٢٠١٧ ولكنها انخفضت عام ٢٠١٨ اذ بلغت (0.18) وهذا يفسر انخفاض في قيمة الانتاج الاجمالي ولكنها ارتفعت في العام ٢٠١٩ اذ بلغت (0.89) وهي اعلى نسبة وهذا مؤشر جيد لراس المال المستثمر وذلك لارتفاع في القيمة الانتاجية الاجمالية .

ب:-انتاجية الاجر

الجدول (٢-٣)

الانتاجية الجزئية /انتاجية الاجر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة(٢٠١٧-٢٠١٩)

	1	2	3=1/2
السنوات	قيمة الانتاجية /مليون	اجمالي الرواتب والاجور / مليون	انتاجية الاجر
2017	82063	2415	33.980
2018	42533.16	3160	13.459
2019	468768	4392	106.732

المصدر :- العمود (١ – ٢)من الشركة العامة لتجارة الحبوب – الحسابات – العمود الثالث من إعداد الباحث

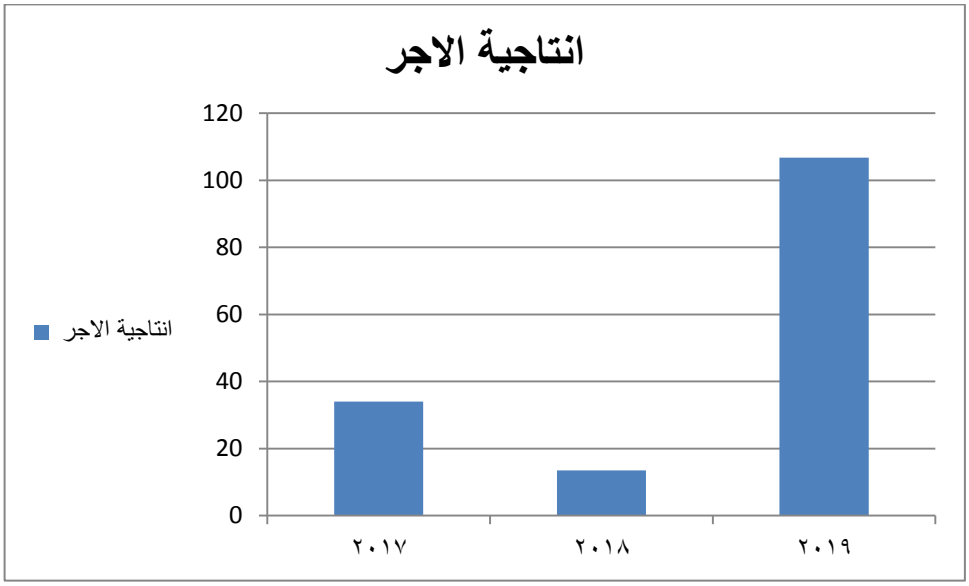

المخطط البياني (٢-٣) انتاجية الأجر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

تمثل انتاجية اجمالي الرواتب والأُجور المدفوعة اي ما انتجته الأجور التي دفعت للعاملين لدى الشركة وحسب نتائج الجدول والمخطط (٢-٣) نلاحظ ان انتاجية الأجور كانت مرتفعة في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (33.980) ومن ثم انخفضت عام ٢٠١٨ وبعد ذلك ازدادت في العام ٢٠١٩ اذ بلغت أعلى مستوى لها (106.732) على طول مدة الدراسة، ويعود هذا الى الزيادة في قيمة الانتاجية .

ج:-انتاجية العمل :

الجدول (٢-٤)

انتاجية العمل /الشركة لتجارة الحبوب /فرع نينوى /٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3=1/2
السنوات	قيمة الانتاجية /مليون دينار	اجمالي عدد الموظفين	انتاجية العامل /مليون دينار
2017	82063	547	150023766
2018	42533.16	518	82110347
2019	468768	500	937536000

المصدر :- العمود (١ – ٢)من الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى – الحسابات – الإدارة – العمود الثالث من إعداد الباحث

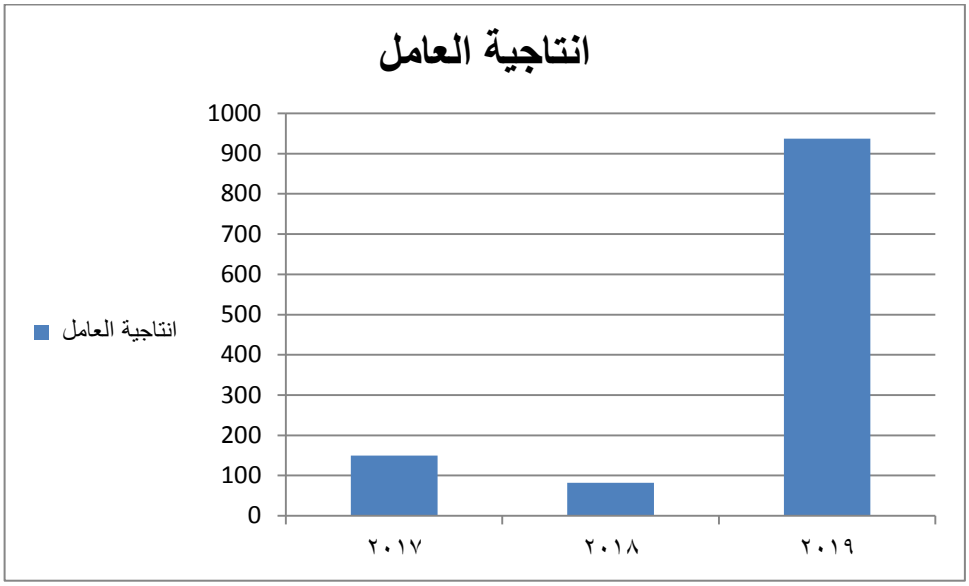

المخطط البياني (٢-٤) انتاجية العامل الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

يُستدل من الجدول والمخطط (٢-٤)عِبْر المقارنة السنوية لانتاجية العمل في مدة الدراسة (٢٠١٧ -٢٠١٩) نلاحظ ان انتاجية العمل كانت مرتفعة في العام ٢٠١٧ ثم انخفضت في العام ٢٠١٨ وذلك بسبب انخفاض قيمة الانتاجية الفعلية في تلك السنة اما في العام ٢٠١٩ فقد بلغت اعلى نسبة في مدة الدراسة ، وذلك يعود الى الزيادة في قيمة الانتاجية الفعلية .

د:- انتاجية المواد :

الجدول (٢-٥)

انتاجية المواد /الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى/٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3=1/2
السنوات	قيمة الانتاجية / مليون دينار	قيمة المواد (المستلزمات) مليون دينار	انتاجية المواد
2017	82063	76.176	1077.281558
2018	42533.16	64.16	662.9233167
2019	468768	646.376	725.2249465

المصدر :- العمود (١- ٢)من الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى – العمود الثالث من إعداد الباحث .

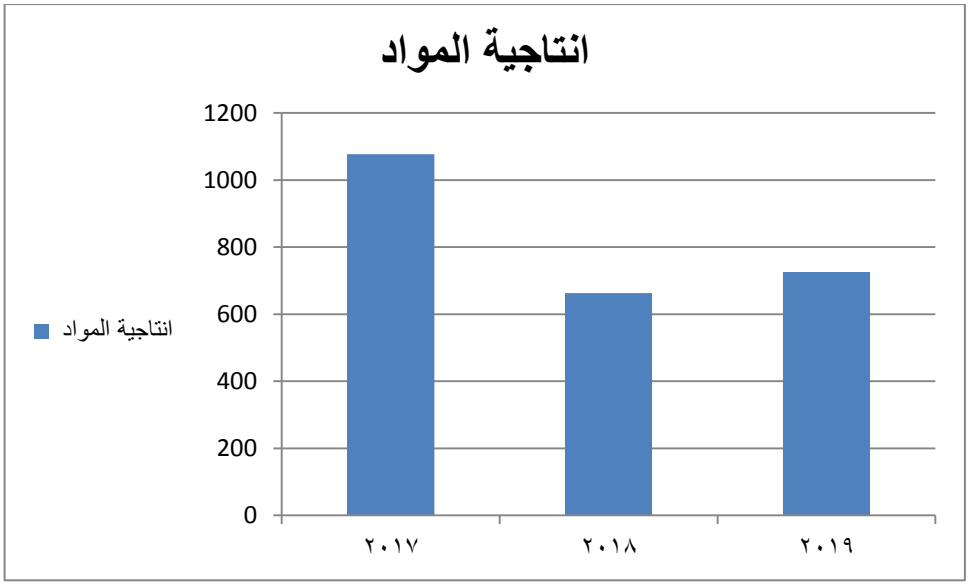

المخطط البياني (٢-٥) الانتاجية الجزئية /انتاجية المواد الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

من خلال المقارنة السنوية وبحسب نتائج الجدول والمخطط (٢-٥) الخاص بانتاجية المواد كانت انتاجية المواد في عام ٢٠١٧ هي الافضل وعلى طول مدة الدراسة ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الانتاجية مقابل انخفاض في قيمة المواد والمستلزمات .

٢:- الانتاجية الكلية :

الجدول (٦-٢)

الانتاجية الكلية /الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع / نينوى /٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3	4	5=2+3+4	6=1/5
السنوات	قيمة الانتاجية /مليون دينار	قيمة راس المال /مليون دينار	اجمالي الرواتب والاجور /مليون دينار	قيمة المواد / مليون دينار	قيمة المستلزمات/مليون دينار	الانتاجية الكلية
2017	82063	201654	2415	76.176	204.145.176	0.40
2018	42533.16	223863	3160	64.16	227.087.16	0.18
2019	468768	523330	4392	646.376	528.368.376	0.88

المصدر:- الأعمدة (١-٤) من الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى – الحسابات –الأعمدة (٥ – ٦) من إعداد الباحث

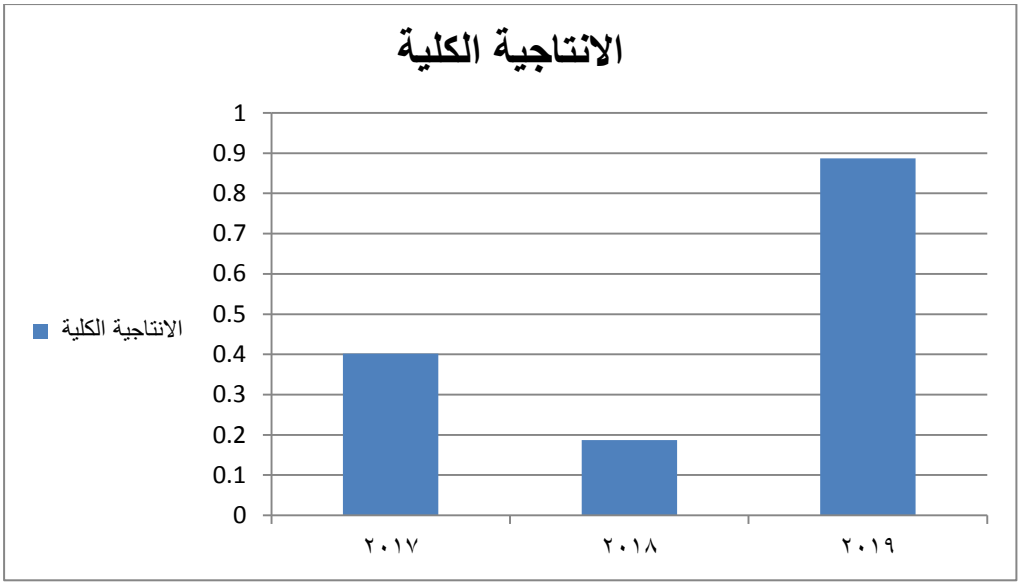

المخطط البياني (٢-٦) معيار الانتاجية الكلية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

يستنتج من جدول ومخطط معيار الانتاجية الكلية أن نسبة الانتاجية الكلية في العام ٢٠١٧ كانت مرتفعة حيث بلغت (0.40) وبعدها انخفضت في العام ٢٠١٨ وذلك بسبب انخفاض قيمة الانتاجية ثم ازدادت النسبة اذ بلغت الانتاجية الكلية (0.88) مما يعني زيادة في الانتاجية الكلية وهي أعلى النسب على طول مدة الدراسة بمعنى ان كل وحدة نقدية واحدة تنفق على هذا المشروع سوف تحصل على مقدار (0.40) وحدة نقدية، وهكذا لبقية السنوات .

٣:- معيار القيمة المضافة :

الجدول (٢-٧)

القيمة المضافة الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧ -٢٠١٩)

	١	٢	٣	٤	٥	٦=١-(٢+٣)	٧=٦-٤	٨=٧-٥
السنوات	قيمة الانتاج /مليون دينار	قيمة المستلزمات السلعية /مليون	قيمة المستلزمات الخدمية/مليون	قيمة الاندثار	اجمالي الرواتب والاجور /مليون	القيمة المضافة الاجمالية /مليون دينار	القيمة المضافة الصافية /مليون	الفائض الاجتماعي /مليون
٢٠١٧	82063	76.176	475.438	4334	2415	81511.386	77177.386	74762.386
٢٠١٨	42533.16	64.16	289.588	4667	3160	42179.412	37512.412	34352.412
٢٠١٩	468768	646.376	160.952	3994	4392	466960.672	462967.672	458575.672

المصدر :- الأَعمدة (١- ٥) الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى ،الحسابات ، الأعمدة (٦ – ٨) من إعداد الباحث

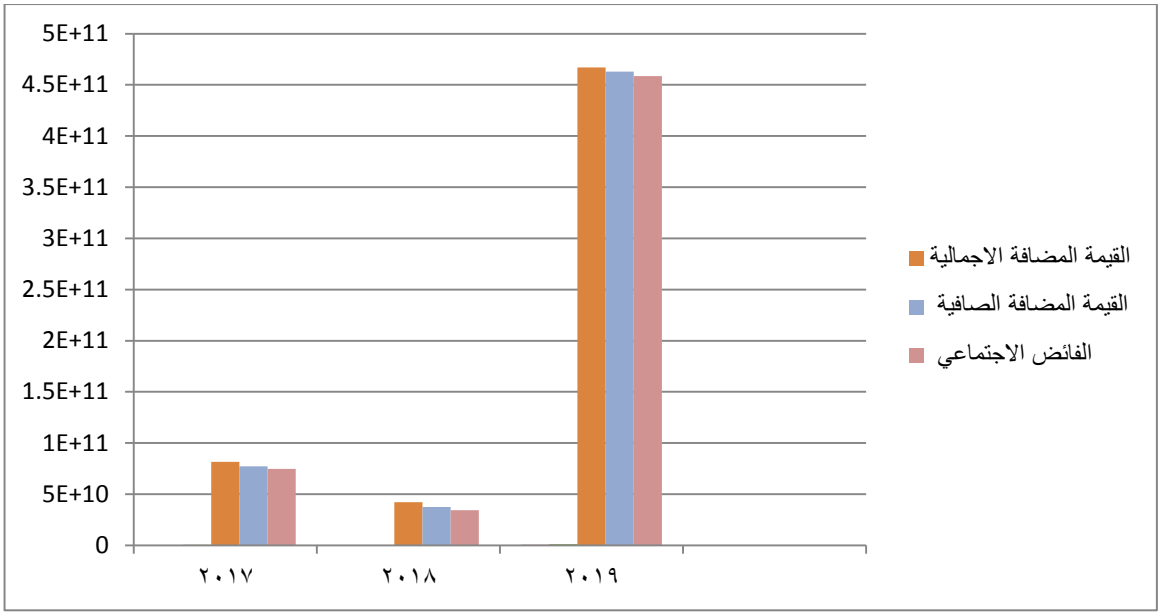

المخطط البياني (٢-٧) معيار القيمة المضافة الشركة العامة لتجارة الحبوب (٢٠١٧-٢٠١٩)

يستنتج من الجدول والمخطط (٢-٧) الخاص بمعيار القيمة المضافة الاتي :-

القيمة المضافة الاجمالية :- ان الهدف من استخدام هذا المعيار هو بيان قدرة الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى على خلق القيم الجديدة المتولدة من العملية الانتاجية ومدى إسهامها مع غيرها من الوحدات الاقتصادية في تكوين الناتج الوطني ومستوى الكفاءة الانتاجية، ويمثل هذا المعيار الفرق بين قيمة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج (الخدمية ،السلعية) إذ نلاحظ من الجدول والمخطط (٢-٧) ان القيمة المضافة الاجمالية في عام ٢٠١٧ كانت (81511.386) مليون دينار وهي جيدة بالنسبة للانتاج الفعلي وكما يلاحظ ان القيمة المضافة الاجمالية انخفضت في العام ٢٠١٨ اذ بلغت (42179.412) مليون وذلك بسبب انخفاض الانتاجية الفعلية في تلك السنة ولكن مع الزيادة في قيمة الانتاجية في العام ٢٠١٩ ارتفعت القيمة المضافة الاجمالية إذ بلغت (466.960672) مليون وهي الأعلى بالنسبة للأعوام الأخرى . حيث تتكون مستلزمات الانتاج من مواد اولية ومواد التعبئة والمصاريف الخدمية الخاصة بالشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى .

القيمة المضافة الصافية:-يمكن الحصول عليها من استبعاد قيمة الاندثارات وكانت في عام ٢٠١٧ (77177.386) مليون ولكنها انخفضت في العام ٢٠١٨ إذ بلغت (37512.412)مليون وحدة نقدية وذلك بسبب انخفاض قيمة الانتاج في تلك السنة مع زيادة في قيمة الاندثارات ، وكما يستدل انها ازدادت في العام ٢٠١٩ إذ بلغت (462967.672)مليون وحدة نقدية وهي الأعلى على طول

مدة الدراسة وذلك يعود الى زيادة الانتاج في تلك السنة عن السنوات السابقة، وهذا مؤشر ايجابي للشركة.

الفائض الاجتماعي :- يمثل العائد الذي يتحصل عليه المجتمع ، ويمكن الحصول على الفائض الاجتماعي عن طريق طرح الرواتب والأجور من القيمة المضافة الصافية ومن الجدول والمخطط (٢-٧) نستنتج أن الشركة قد حققت فائضاً اجتماعياً في مدة الدراسة حيث بلغ أعلى فائض اجتماعي عام ٢٠١٩ (458575.672)مليون وحدة نقدية وبهذا تكون الشركة قد حققت عائداً اجتماعياً معبراً عن قدرتها على الكسب الاجتماعي .

٤:- مؤشر درجة التصنيع

الجدول(٢-٨)

مؤشر درجة التصنيع الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧-٢٠١٩

	١	٢	١٠٠*١\٢=٣
السنوات	قيمة الانتاجية /مليون دينار	قيمة المستلزمات السلعية /مليون دينار	مؤشر درجة التصنيع %
2017	82063	76.176	0.09
2018	42533.16	64.16	0.15
2019	468768	646.376	0.13

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى للمدة (٢٠١٧ – ٢٠١٩)

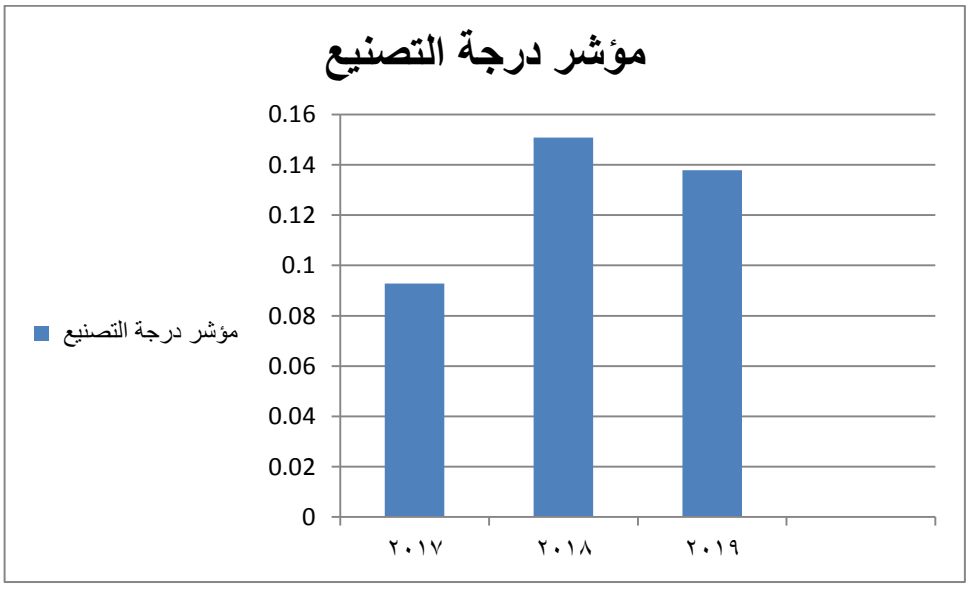

المخطط البياني (٢-٨) بمؤشر درجة التصنيع الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

كلما انخفضت نسبة درجة التصنيع كان ذلك أفضل، فدرجة التصنيع كانت مرتفعة في عام (٢٠١٨ و٢٠١٩) مما يؤثر سلباً في الشركة وخاصة في العام(٢٠١٨) حيث بلغت (٠.١٥) لكون هذا الارتفاع بعد الانخفاض في السنة السابقة مما يدل على اهمال الشركة وعدم استمرارها في تحسين عملية او مؤشر التصنيع حيث ازدادت المستلزمات السلعية ولكن لم يقابلها زيادة بالنسبة نفسها في قيمة الانتاجية، مما يعني هناك عدم استغلال امثل للموارد اي هناك هدر في استخدام هذه الموارد، لذلك يجب على الشركة تحسين درجة التصنيع وزيادة الكفاءة في استغلال هذه الموارد من خلال تحسين نوعية المستلزمات السلعية المستخدمة ، ويُستدل ايضا من الجدول على انخفاض النسبة في العام ٢٠١٩ عن السنة السابقة مما يدل على اهتمام الشركة في تحسين مؤشر درجة التصنيع وتحسين نوعية المستلزمات السلعية المستخدمة وزيادة قيمة الانتاجية .

٥:- معيار العائد على رأس المال

الجدول (٢-٩)

العائد على رأس المال للشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧ – ٢٠١٩)

	1	2	3=1-2	4	5=3/4
السنوات	الايراد الكلي / مليون دينار	التكاليف الكلية /مليون بالدينار	الربح الكلي/مليون	الاستثمار/مليون	معدل العائد على الاستثمار %
2017	838.176	190416	-189577.824	201654	-94.01
2018	437.298	208530	-208092.701	223863	-92.95
2019	4473.541	462536	-458062.459	523330	-87.52

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى – الحسابات .

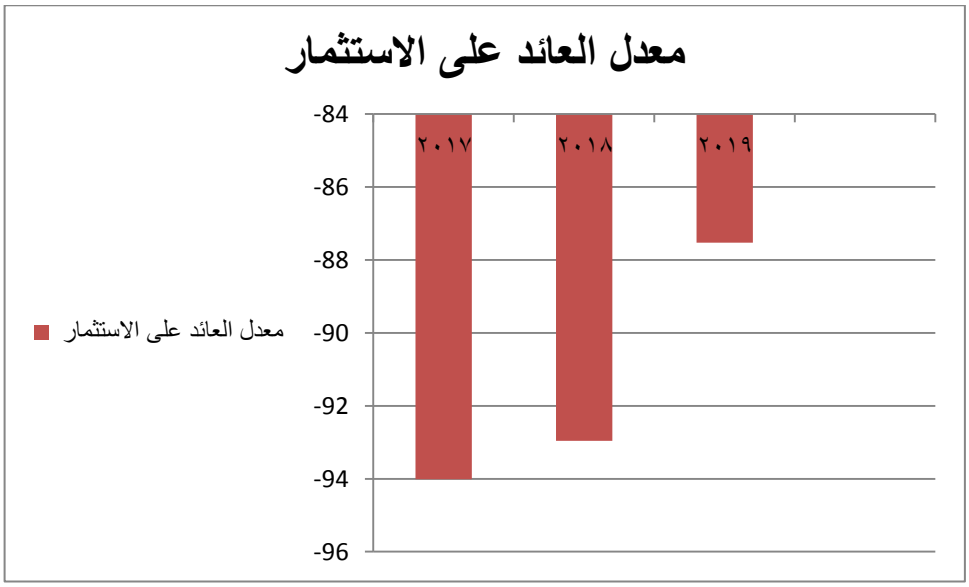

المخطط البياني (٢-٩) معيار العائد على الاستثمار الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

بعد الحصول على النتائج الخاصة بمعيار معدل العائد على الاستثمار تبين أَن الشركة العامة لتجارة الحبوب تحقق خسائر وعلى طول مدة الدراسة حيث بلغت الخسارة في العام ٢٠١٧ (94.01-) للوحدة النقدية الواحدة (دينار) و في العام ٢٠١٨ بلغت الخسارة (92.95-) للوحدة النقدية الواحدة كما بلغت الخسارة في العام ٢٠١٩ (87.52-) للوحدة النقدية الواحدة وذلك بسبب انخفاض عوائد الشركة ويقابلها زيادة في التكاليف التي تتحملها الشركة ويعود ذلك الى ان الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى هدفها تأمين خزين وطني من محصول الحنطة وتجهيز المواطنين بمادة الطحين ضمن برنامج البطاقة التموينية وبالاشتراك مع الشركة العامة لتصنيع الحبوب ومناقلة المحصول في بعض الاحيان الى المحافظات العراقية الاخرى وبحسب حاجة تلك المحافظات وهذا يعود بمنفعة اجتماعية مهمة جدا على المواطنين وهنالك منفعة اجتماعية اخرى وهي الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وتشجيع المزارعين على زراعة محصول القمح والنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة وذلك لوجود مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة حيث تقوم الشركة باستلام الكميات المنتجة داخل المحافظة وباسعار مغرية جدا حيث يكون سعر الطن الواحد للحنطة درجة اولى(٥٦٠٠٠٠)دينار وسعر الطن للحنطة درجة ثانية (٤٨٠٠٠٠) دينار وسعر الحنطة درجة ثالثة (٤٢٠٠٠٠)دينار وهذه أسعار عادة تكون اكبر من الأسعار العالمية لمحصول القمح، ان هذا السبب الرئيس لخسارة الشركة حيث تقوم الشركة باعادة تجهيز القمح المستلم من قبلها الى مطاحن المدينة وبسعر (١٧) دينار فقط للطن الواحد وبهذا تتحمل الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى كلفة شراء المحصول من الفلاحين والمزارعين فضلاً عن تحملها تكاليف الخزن والتغطية لمنع تضرر

المحصول من مياه الامطار وكلفة التعقيم والتفريغ والتحميل في مواقع الخزن التابعة للشركة حيث يستدل من هذه الاسباب ان الشركة هدفها اجتماعي وليس ربحي وهي ضمن برنامج الدعم الحكومي للمواطنين والربحية الوطنية إلى جانب أن الشركة تساهم بدورها بالقضاء على جزء من البطالة . وبذلك تكون الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى قد وصلت الى الاكتفاء الذاتي مما يوفر ويحافظ على جزء كبير من العملة الصعبة عن طريق الاستغناء عن استيراد محصول القمح من خارج البلد .

٢_٢_٢:- المعايير الحديثة :

١:- معيار تنمية قدرة العاملين / الدورات

الجدول (٢-١٠)

الدورات التدريبية لمنتسبي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

	1	2	3
السنوات	عدد الموظفين الداخلين دورات	اجمالي عدد الموظفين	نسبة الدورات التدريبية الى الكادر % 3=1/2*100
٢٠١٧	0	٥٤٧	0
٢٠١٨	0	٥١٨	0
٢٠١٩	٦٨	٥٠٠	١٣.٦

المصدر:- الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى – الادارة . العمود الثالث من اعداد الباحث .

المخطط البياني (٢-١٠) دورات تدريب موظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

يُستدل من الجدول (٢-١٠) بان لايوجد دورات تدريب وتطوير في عام ٢٠١٧ -٢٠١٨ اما في العام ٢٠١٩ فهناك ٦٨ موظفاً داخلاً في دورات تدريبية وبنسبة ١٣.٦ وهذه نسبة منخفضة جدا مقارنة مع العدد الاجمالي للموظفين . مما يوضح عدم اهتمام الشركة في برنامج تدريب وتطوير وتاهيل العاملين لديها .

٢: – معيار تنمية قدرة العاملين / الخاص بموظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للفترة من (٢٠١٧– ٢٠١٩)

الجدول (٢–١١)

الخاص بموهلات موظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧–٢٠١٩

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
السنوات	بدون مؤهل	ابتدائية	الموظفين حملة شهاده المتوسطه	الموظفين حملة شهاده اعدادية	الموظفين حملة شهاده دبلوم	الموظفين حملة شهاده بكالوريوس	الموظفين حملة شهاده دبلوم عالي	الموظفين حملة شهاده ماجستير	الموظفين حملة شهاده دكتوراه	الموظفين حملة شهاده الاجمالي	نسبة بدون مؤهل %	نسبة الابتدائية%	نسبة المتوسطة %	نسبة الاعدادية %	نسبة الدبلوم %	نسبة البكالوريوس %	نسبة الدبلوم العالي %	نسبة الماجستير %
2017	178	36	16	89	77	149	1	1	0	547	32.54	6.58	2.92	16.27	14.07	27.23	0.18	0.18
2018	171	34	14	87	73	137	1	1	0	518	33.01	6.56	2.70	16.79	14.09	26.44	0.19	0.19
2019	163	30	14	85	73	133	1	1	0	500	32.6	6	2.8	17	14.6	26.6	0.2	0.2

المصدر :– الاعمدة من (١ – ٢) الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى – الادارة – الاعمدة من (١١ – ١٨) من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول (١١–٢) ان حملة شهادة الدكتوراه و الماجستير والدبلوم العالي متقاربة ومنخفضة لايوجد ويلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الموظفين من دون مؤهل هي الأعلى وتليها نسبة الموظفين حملة شهادة البكالوريوس وهي متقاربة جدا في مدة الدراسة، ويستدل من الجدول (٢–١١) ان نسبة حملة شهادة الدبلوم والاعدادية نسب منخفضة ومتقاربة جدا . مما يدل عدم قدرة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى على استقطاب ذوي الشهادات العليا وعدم اهتمام الشركة بالجانب العلمي والتطوير الذاتي

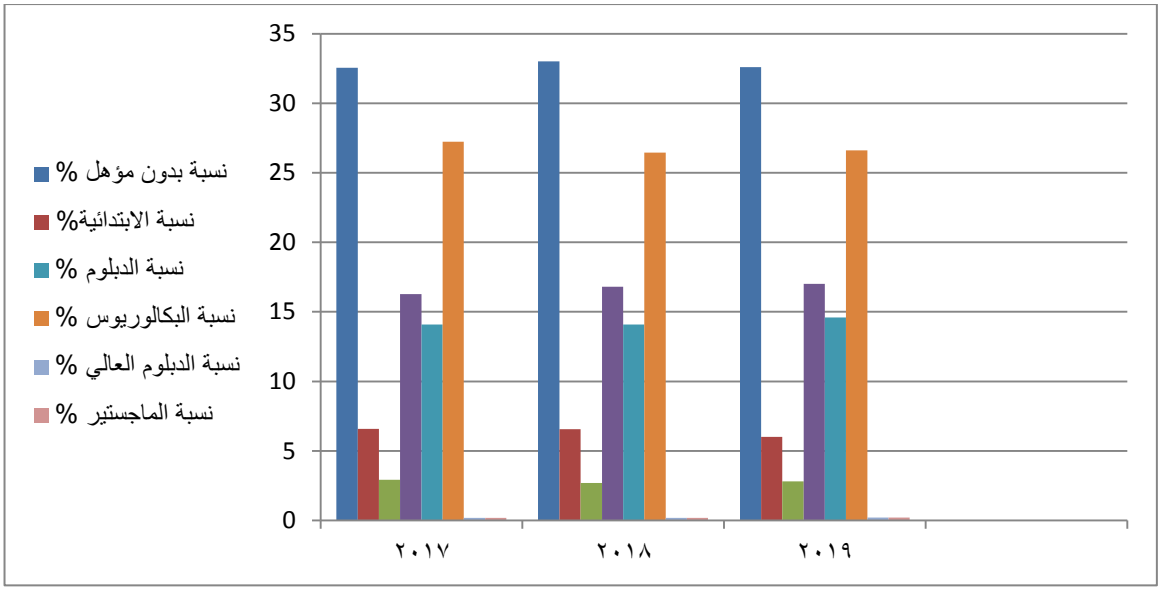

المخطط البياني (٢_١١) والنسب المئوية الخاصة بمؤهلات موظفين الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

٣:- الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى – عدد الحواسيب

الجدول (٢-١٢)

عدد الحواسيب لكل موظف في الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3
السنوات	عدد الحواسيب	اجمالي عدد الموظفين	عدد الحواسيب لكل موظف % 3=1/2*100
2017	18	547	3.29
2018	32	518	6.17
2019	45	500	9

المصدر :- الأعمدة (١-٢)من الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى /الحاسبة –الأفراد

العمود الثالث من إعداد الباحث

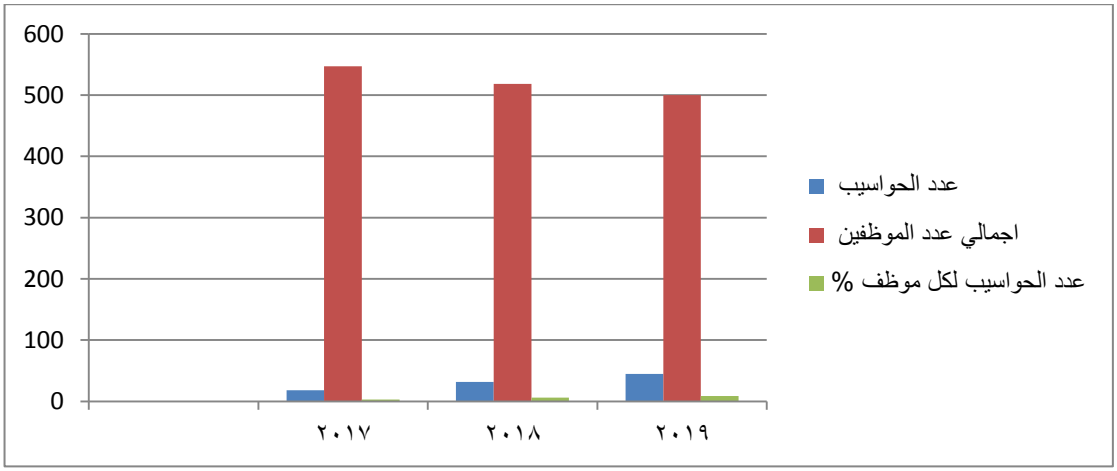

المخطط البياني (٢-١٢) النسب المئوية لحواسيب الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧ – ٢٠١٩)

يُستدل من الجدول والمخطط (٢-١٢) أَن حصة الموظف الواحد في العام ٢٠١٧ كانت (3.29) ثم ارتفعت النسبة في العام ٢٠١٨ لتصل الى (6.17) حيث كانت ترتفع تدريجيا حتى أصبحت (9) وهي الأفضل في مدة الدراسة . ولكن تبقى هذه النسب منخفضة مما يدل على عدم اهتمام الشركة بالجانب الالكتروني.

٤:- عدد المشتغلين في الحاسبة الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

.

الجدول (٢-١٣)

المشتغلون بالحاسبة الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧-٢٠١٩

	1	2	3=1/2*100
السنوات	عدد المشتغلين بالحاسبة	اجمالي عدد الموظفين	نسبة المشتغلين بالحاسبة الى الكادر %
٢٠١٧	٢٢	٥٤٧	٤.٠٢
٢٠١٨	٢٦	٥١٨	٥.٠١
٢٠١٩	٢٧	٥٠٠	٥.٤

المصدر:- الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى – الحاسبة ، العمود الثالث من اعداد الباحث .

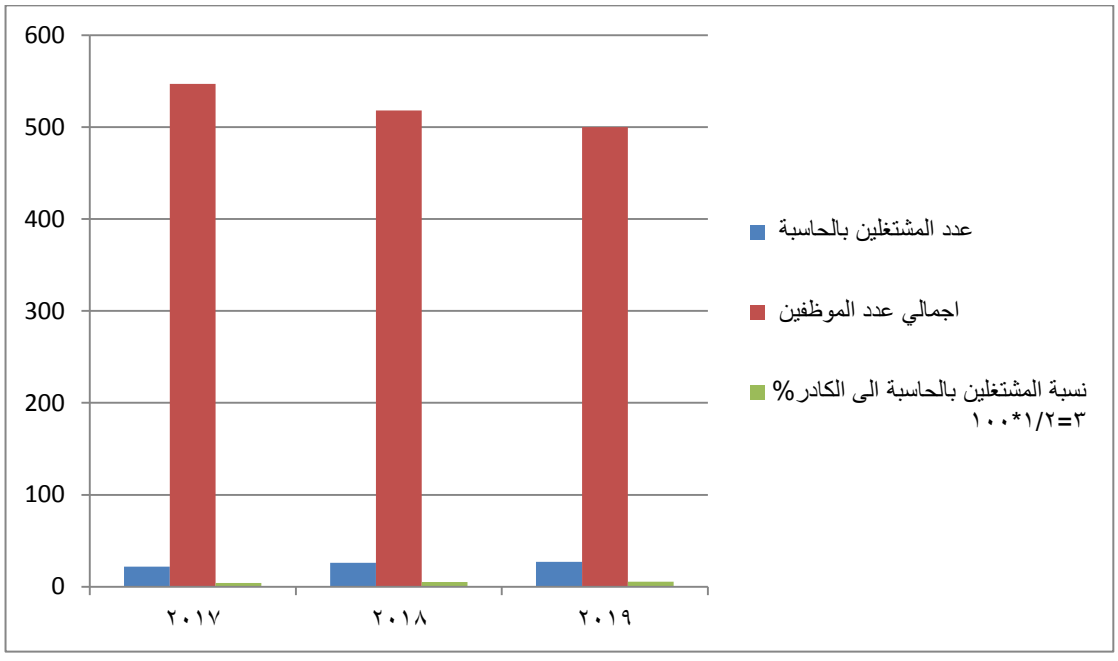

المخطط البياني (٢-١٣) النسبة المئوية للمشتغلين بالحاسبة الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧ – ٢٠١٩)

يُستنتج من الجدول (٢-١٣) أن النسبة منخفضة جداً ومتقاربة في مدة الدراسة ولكن في العام ٢٠١٩ هي الافضل . بالنسبة للمشتغلين بالحاسبة كان العدد قليلاً جدا مقارنة باجمالي عدد الموظفين مما يدل على عدم اهتمام الشركة بهذا القسم الرئيس.

٥:- العاملين بالمختبر /الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

الجدول (٢-١٤)

الاختصاص الزراعي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧-٢٠١٩

	١	٢	٣=(١\٢)*١٠٠
السنوات	العاملين في المختبر (الاختصاص الزراعي)	اجمالي عدد الموظفين	نسبة العاملين في المختبر %
٢٠١٧	٤٩	٥٤٧	٨.٩٥
٢٠١٨	٤٨	٥١٨	٩.٢٦
٢٠١٩	٤٥	٥٠٠	٩

المصدر:- الأعمدة (١-٢) الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى –الإدارة العمود الثالث من إعداد الباحث .

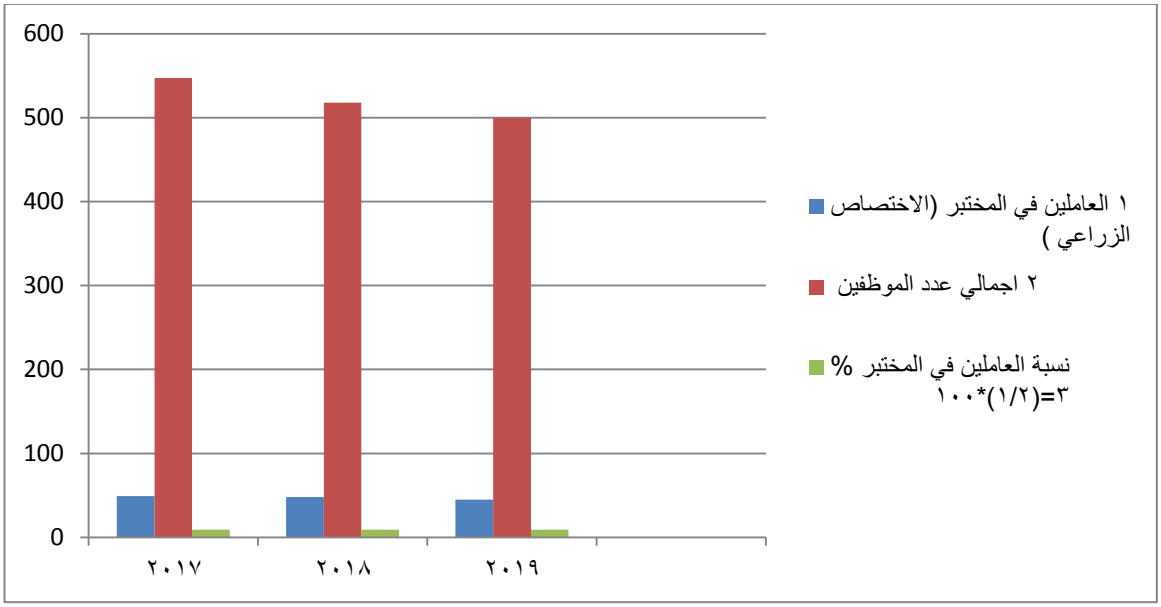

المخطط البياني (٢-١٤) العاملين بالمختبر الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

يستدل من الجدول (٢-١٤) أن نسب العاملين في المختبر متقاربة جداً على طول مدة الدراسة وهذه نسب منخفضة مقارنة بالعدد الاجمالي على أساس أنّ المختبر قسم رئيس وحيوي، لما يقوم به هذا القسم من فحص وتحليل وتعقيم وتعفير الكميات المستلمة.

٦:- العاملين في قسم المخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب/ فرع نينوى للفترة(٢٠١٧-٢٠١٩)

الجدول (٢-١٥)

العاملون في مخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧-٢٠١٩

	١	٢	١٠٠*(٢\١)=٣
السنوات	عدد الموظفين العاملين بالمخازن	اجمالي عدد الموظفين	نسبة العاملين بمخازن الشركة
2017	42	547	7.67
2018	40	518	7.72
2019	40	500	8

المصدر :- الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى – المخازن –العمود الثالث من اعداد الباحث

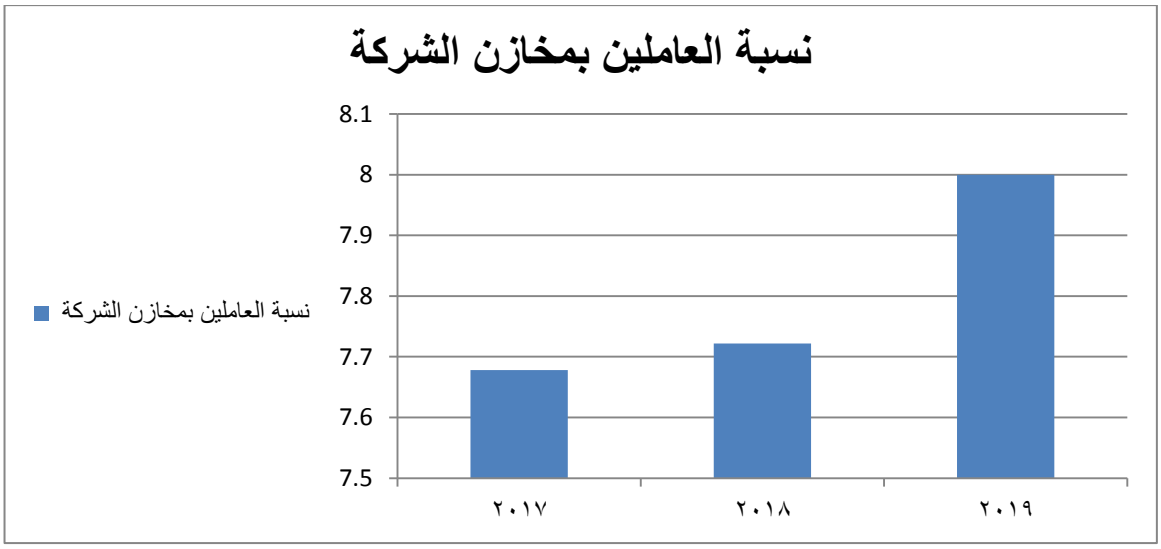

المخطط البياني (٢-١٥) العاملون في مخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

يُستدل من الجدول والمخطط (٢-١٥) أن نسبة العاملين في قسم المخازن منخفضة جداً مقارنةً باجمالي عدد الموظفين ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها فإن هذا العدد قليل جداً، لما لهذا القسم من دور رئيس في الشركة على أساس أَن الشركة العامة لتجارة فرع نينوى عبارة عن مواقع لتجميع وتخزين المحصول المنتج داخل المحافظة فضلاً عن استلام كميات من الحنطة المستوردة في حال وجود حاجة الى ذلك .

٧:- الوسائل الوقائية :

الجدول (٢-١٦)

الوسائل الوقائية الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى ٢٠١٧-٢٠١٩

	١	٢	٣=(٢\١)*١٠٠
السنوات	الانفاق على الوسائل الوقائية/مليون	التكاليف الاجمالية /مليون	نسبة الانفاق على الوسائل الوقائية %
2017	0	190416	0
2018	30.816	208530	0.014
2019	270.088	462536	0.058

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات فرع نينوى/السيطرة النوعية

المخطط البياني (٢-١٦) نسب الانفاق على الوسائل الوقائية في الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى (٢٠١٧-٢٠١٩)

يُستدل من الجدول والمخطط (٢-١٦) أنه في العامين (٢٠١٧) و (٢٠١٨) لايوجد أي انفاق على الوسائل الوقائية وارتفعت وفي عام (٢٠١٩) اذ اصبحت (0.085) ولكن من خلال المقابلة الشخصية مع مسؤول وحدة السيطرة النوعية في الشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ تبين أن الانفاق يعتمد على الكميات المستلمة فكلما كانت هناك كميات مستلمة اكبر كلما زاد الانفاق اي زيادة مواد التعقيم الخاصة بمحصول الحنطة لمنع تضرره من إلاصابة الحشرية اثناء مدة الخزن ، ولكن في العام ٢٠١٧ لم يتم استخدام مواد تعقيم وذلك لسرعة تجهيز المحصول في تلك السنة لمطاحن المحافظة .

الاستنتاجات

من خلال دراسة البيانات والمعلومات المتاحة عن الشركة العامة لتجارة الحبوب / فرع نينوى وتحليل تلك البيانات فقد تم التوصل الى النتائج الآتية :-

١- هنالك الكثير من الطاقات الانتاجية المعطلة بالنسبة للشركة العامة لتجارة الحبوب /فرع نينوى مما يدل على وجود هدر بالطاقات وعدم الإفادة من الطاقات الانتاجية في ضوء الطاقات المتاحة، حيث اظهرت الدراسة انخفاضاً في نسب الانتفاع والتشغيل ونسب استغلال الخطة على طول مدة الدراسة ما عدا سنة ٢٠١٩ كانت افضل من ناحية نسب الانتفاع والتشغيل وكذلك انخفاض في الطاقة المعطلة عن السنوات السابقة، ويعود السبب في وجود طاقات معطلة هو تضرر جزء كبير من مواقع الخزن التابعة للشركة وعدم الإفادة منها والتباطؤ في اعادة تاهيل تلك المواقع والإفادة منها ومنها سايلو البعاج ، سايلو سنجار ، سايلو ربيعة سايلو الموصل ومن الجدير بالذكر ان الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتاج الزراعي لمحصول القمح داخل المحافظة حيث اظهرت الدراسة ايضاً تذبذباً في الانتاج الزراعي من سنة الى اخرى .

٢- من حيث معيار الانتاجية الكلية والجزئية فكانت متذبذبة بين سنوات الدراسة ولكن افضل سنوات كانت في عام ٢٠١٩ من ناحية الانتاجية الجزئية والكلية .

٣- من خلال معيار القيمة المضافة حققت الشركة قيمة مضافة اجمالية وصافية حيث كانت النتائج ايجابية حيث بلغت اعلى قيمة مضافة اجمالية في عام ٢٠١٩، حيث حققت الشركة فائضاً اجتماعياً على طول مدة الدراسة معبراً عن قدرة على تحقيق الكسب الاجتماعي .

٤- توصلت الدراسة الى ان الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى لاتحقق عوائد وذلك بسبب طبيعة عمل الشركة التي هي ذات ربحية وطنية حيث تعمل الشركة على شراء محصول الحنطة المنتجة داخل المحافظة وتقوم بتجهيزه الى المواطنين ضمن مفردات البطاقة التموينية حيث تكون التكاليف الاجمالية اكثر من الايرادات المتحققه لذا تحقق الشركة خسارة وعلى طول مدة الدراسة

٥- إن حملة الشهادات العليا لايوجدون إلا بنسبة لا تكاد تذكر مما يدل على ضعف الشركة في استقطاب اصحاب الشهادات العليا او عدم تحفيز وتشجيع الموظفين على اكمال الدراسات العليا، اذ اظهرت الدراسة ان الموظفين من دون مؤهل كانوا اعلى النسب على طول مدة الدراسة وذلك يعود لسبب ان الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى لديها الكثير من الموظفين بعنوان حارس وحرفي وذلك لحاجة المواقع التابعة للشركة لهذه الفئة .

٦- لايوجد دورات تدريب وتطوير للكادر اذ لم تلاحظ أية دورات تدريبية ماعدا سنة ٢٠١٩ وكان عدد الموظفين الداخلين دورات قليلاً جدا بالنسبة للعدد الاجمالي لموظفي الشركة وكانت الدورات لغرض الترقية

٧- من خلال نتائج الدراسة تبين انخفاضاً في عدد الموظفين العاملين بالأقسام الرئيسة (المختبر ، المخازن ، الحاسبة) وفي الوقت نفسه هناك انخفاض بعدد الحواسيب التي تملكها الشركة .

٨- من الناحية البئية والوقائية فإن الشركة العامة لتجارة الحبوب حريصة على تعقيم الخزين من محصول الحنطة والمحافظة عليه من الاصابة الحشرية ويكون الانفاق بهذا المجال بحسب الكميات المستلمة .

٩- كانت سنة ٢٠١٩ هي الافضل من حيث معيار القيمة المضافة والانتاجية الجزئية والكلية ونسب التشغيل ونسب الاستغلال حيث كانت الشركة غير كفؤة في ادارة مواردها .

المقترحات

في ضوء الدراسة وتحليل النتائج التي تم التوصل اليها ، فانه من المناسب عرض بعض المقترحات والتي يمكن ايجازها بالآتي :-

١- ضرورة إعادة تأهيل السايلوات ومواقع الخزن التابعة للشركة والإفادة من تلك الطاقات وانشاء سايلوات حديثة وذات مواصفات عالمية في المحافظة وذلك لمواكبة الزيادة في انتاج محصول القمح المنتج وتحقيق اكتفاء ذاتي وضرورة الحفاظ على خزين استراتيجي تحسباً لحالات الطواري

وموسم الجفاف وفي الوقت نفسه تحفيز الفلاحين على زيادة الانتاج الخاص بمحصول الحنطة واستغلال المساحات الزراعية أمثل استغلال وذلك عن طريق استخدام بذور زراعية ذات مواصفات جيدة واستخدام السقي قدر الامكان عن طريق حفر الابار الارتوازية .

٢- ضرورة تعظيم ايرادات الشركة وذلك لتغطية جزء من التكاليف العالية المترتبة على الشركة عن طريق خفض أسعار الحنطة أو زيادة الاستقطاع من المسوقين والذي هو مقرر (1%) والإفادة من هذا المبلغ المستقطع بتأهيل مواقع الشركة وتوزيع جزء من هذا الاستقطاع على منتسبي الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع نينوى على شكل ارباح وحوافز .

٣- توفير آليات للشركة تقوم بعملية التفريغ والتحميل والإفادة من خدمات الموظفين فئة سائق وذلك لتقليل تكاليف الشركة التي تعطى للمتعهد .

٤-تشجيع وتحفيز الموظفين على اكمال الدراسات العليا وذلك عن طريق منحهم اجازات دراسية سواء داخل القطر أو خارجه ومنحهم مكافئات تشجيعية وذلك لزيادة الخبرات .

٥- الاهتمام بتنمية قدرات الموظفين عِبْر دورات التدريب والتطوير. والعمل على اشراك الكادر الخاص بالشركة في دورات تخصصية وذلك لزيادة قدرات الموظفين .

٦- زيادة عدد الموظفين اذ تعاني الشركة من نقص وبجميع الاختصاصات العلمية والادارية .

٧- عمل دراسات تخص تقييم كفاءة الاداء وبشكل دوري للوقوف على مدى تطور الشركة في النواحي جميعاً

ثبت المصادر والمراجع

اولاً :-الوثائق الرسمية

١-دليل الشركة العامة لتجارة الحبوب / المركز العام

ثانياُ :- الرسائل والاطاريح

١- الاسدي ، كريم نجم خلف ، ٢٠١٠ ، تقويم اداء نشاط قطاع الخدمات البلدية في محافظة بغداد - بلدية الكرادة حالة دراسية ، إطروحة دكتوراه ، **جامعة سانت كليمنتس العالمية**.

٢- ابودقة ، مراد عليان عوض ، ٢٠٠٩ ، مدى كفاءة استخدام الاموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الاصلية التي لا تهدف الى تحقيق الارباح - دراسة حالة ميدانية على المؤسسات الاهلية في قطاع غزه - فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، **الجامعة الاسلامية** - غزة .

٣- الجبوري ، زياد خلف خليل ، ٢٠٠٢ ، تقويم كفاءة اداء الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة (١٩٨٠ -١٩٩٩) رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة بغداد** .

٤- حسون ، عتاب يوسف ،٢٠٠٧ ،تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفاءي اللاذقية وطرطوس) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة تشرين** .

٥-الزركاني ، احمد يحيى جوده واوي ، ٢٠١٨ ، تقويم اداء مصنع المنار التابع لمنشاة AFICO للمدة ٢٠١٦/١/١ -٢٠١٧/١١/٣٠ ،رسالة دبلوم عالي ،قسم الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة كربلاء** .

٦- سعاد ، بعجي ، ٢٠٠٧ ، تقييم فعالية نظام تقييم اداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة توزيع وتسويق المواد البترولية المتعددة نفطال مسيلة CLP. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، **جامعة محمد بوضياف** ، المسيلة .

٧- الشرنخي ، حسن رمضان محمد ، ٢٠١٩ ، تقييم كفاءة الاداء لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة نوروز الاهلية وجامعة زاخو الحكومية للمدة (٢٠١٦ -٢٠١٩) دراسة مقارنة ، رسالة دبلوم عالي ، كلية الادارة والاقتصاد ،**جامعة الموصل** .

٨- الصغير ، ريغة احمد ، ٢٠١٤ ، تقييم اداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج الآلات الصناعية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، **جامعة قسنطينة ٢** .

٩- صباح ، خرخاش ، ٢٠١٤ ، تقييم كفاءة اداء مؤسسات الخدمات الصحية في الجزائر دراسة ميدانية في المؤسسة الاستشفائية - سليمان عميرات بالمسيلة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، **جامعة محمد بو ضياف** ،المسيلة

١٠-عبدالرحمن ، يوسفي ، ٢٠١٤ ، تقييم اداء الموارد البشرية في المؤسسة الخدماتية دراسة حالة للوكالة التجارية لاتصالات الجزائر ام البواقي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة العربي بن مهيدي** ، ام البواقي .

١١ - غربي ، فاطمة الزهره ، ٢٠٠٨ ، انتاجية العمل دراسة مقارنه بين مؤسسة عموميه ومؤسسة خاصه (دراسة حالة مؤسسة الزجاج NOVER العمومية والاجر CCB الخاصة للمده ٢٠٠٢ -٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، **جامعة حسيبة بن بو علي** ، الشلف .

١٢ - محمد ، احمد خضر صالح ،٢٠١٨ ، تقييم كفاءة الاداء لعينه من المدارس في ناحية وانه للمدة (٢٠١١ - ٢٠١٦) ، رسالة دبلوم عالي تخصصي في قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة الموصل** .

١٣ – النعاتي ، فرح زهير ابراهيم ، ٢٠١٧ ، تقييم الاداء للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية فرع نينوى للعامين (٢٠١٢ – ٢٠١٣) ، رسالة دبلوم عالي تخصصي في قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة الموصل** .

ثالثاً :- الدوريات

١- بابكر ، مصطفى ، ٢٠٠٧ ، الانتاجية وطرق قياسها ، **مجلة جسر التنمية** ، العدد الواحد والستون / مارس – اذار ٢٠٠٧ ، السنة السادسة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

٢-عبدالكريم ، عبدالعزيز مصطفى ، و رجب ، احمد ، ٢٠٠٣ ، تقييم كفاءة الاداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الاسماك / دراسة تحليله للمده (١٩٩٧ -٢٠٠١) ، **مجلة تنمية الرافدين** ، المجلد ٢٥ ، العدد ٧٢ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٣- عبدالستار ، رجاء رشيد ، ٢٠٠٩ ، تقويم كفاءة الاداء من خلال معيار العائد دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد التاسع العاشر ، العراق .

٤- مزهوده ، عبد المليك ، ٢٠٠١ ، الاداء بين الكفاءة والفاعلية ، **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد الاول ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكره .

٥- المعماري ، عبدالغفور حسن و المولى ، حافظ جاسم ، ٢٠١٠ ، تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمده (٢٠٠٢ -٢٠٠٧) ، دراسة تحليلية مقارنه ، **مجلة تنمية الرافدين** ، مجلد٣٢ العدد ٩٩ ، العراق .

٦- ميلود ، موسعي ، ٢٠٢٠،التنمية المستدامة، **مجلة افاق البيئة والتنمية** ، اذار ٢٠٢٠ ، العدد ١٢٢، ٢٠٢٠/٣/١ ، ، جامعة محمد بو ضياف ، مسيله ،الجزائر.

٧- عويد واخرون ، ٢٠١٤ ، الواقع التخزيني في الشركة العامة لتجارة الحبوب ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد التاسع والثلاثون ، ٢٠١٤ .

رابعاً :- الكتب

١-احمد ، عصام فتحي زيد ، ٢٠٢٠ ، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن

٢- ابو العلا ، ليلى محمد حسني ، ٢٠١٣ ، مفاهيم ورؤى في الادارة والقيادة التربوية بين الاصالة والحداثة ، الطبعة الاولى ، دار يافا الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

٣- ابو النصر و محمد ، مدحت محمد ، ياسمين مدحت ، ٢٠١٧ ، التنمية المستدامة ومفهومها ابعادها مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر .

٤ – البريدي ، عبدالله بن عبدالرحمان ، ٢٠١٥ ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

٥– جميل ، عبدالكريم احمد ، ٢٠١٥ ، ادارة الموارد البشرية ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٦– الخطيب ، محمد محمود ، ٢٠١٠ ، الاداء المالي واثره على عوائد الشركات ،الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٧–السماك ، محمد ازهر ، ٢٠١٢ ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٨– الدباغ ، عصام عبدالوهاب والعبيدي ، امل سعود عبدالعزيز ٢٠١٥ ، تقويم الاداء الاداري واثر العوامل الاستراتيجية في تحسين فاعليتها ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الاردن .

٩– شتحاتحه ، عائشة ، ٢٠١٩ ، التدريب في منظمات الاعمال مفاهيم ومبادئ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٠– صخري ، عمر ، ٢٠٠٥ ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر .

١١– عبدالفتاح ، محمود ، ٢٠١٣ ، نظرية التدريب التحول من افكار ومبادئ التدريب الى واقعه الملموس ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر

١٢– عبوي ، زيد منير ، ٢٠١٧ ، الاستراتيجية الحديثة في ادارة التخطيط والتطوير ، الطبعة الاولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع .

١٣– عيسى ، خلفان حمد ، ٢٠١٥ ، ادارة الاستثمار والمحافظ المالية ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٤– عبدالحميد ، عبدالمطلب ، ٢٠٠٠ ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، طبع – نشر – توزيع الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر.

١٥– عبدالرحمان ، بن عنتر ، ٢٠١٥ ، ادارة الانتاج في المنشآت الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي) ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٦– عبدالكريم و كداوي ، عبدالعزيز مصطفى ، طلال محمود ، ١٩٩٩ ، تقييم المشاريع الاقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء ، الطبعة الثانية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق .

١٧– العيساوي ، كاظم جاسم ، ٢٠٠٨ الاقتصاد الاداري ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .

١٨- العيساوي ، كاظم جاسم ، ٢٠١٠ ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
١٩- الكرخي ، مجيد جعفر ، ٢٠١٤ ، تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن
٢٠- المعماري ، عبدالغفور حسن كنعان ، ٢٠٠٦ ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ، العراق .
٢١- المعماري ، عبدالغفور حسن كنعان ، ٢٠١٠ ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
٢٢-محمد ،هاني محمد ،٢٠١٤ ، ادارة الموارد البشرية ، الطبعة الاولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
٢٣ - موسى ، خالد السيد محمد عبدالمجيد ، ٢٠١٤ ، احكام عقد العمل عن بعد ، الطبعة الاولى ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
٢٤- المرجوشي ، ايتن محمود ، ٢٠٠٨ تقييم الاداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية ، دار النشر للجامعات ، جامعة القاهرة .
٢٥-النعيمي ، عدنان تايه والتميمي ، ارشد فؤاد ، ٢٠١٦، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن.

Abstract

The General Company for Grain Trading / Nineveh Branch is considered one of the important and vital governmental companies that have a great impact on the development and growth processes in Iraq. These institutions receive wide attention from countries wishing to advance their economic and agricultural status due to the correlation of the company's work with the daily life of the individual, and wheat cultivation is gaining great importance in Iraq and Nineveh Governorate in particular, due to the availability of the ingredients for cultivating this crop (vast agricultural areas, workforce, watering water Rainy seasons are good for dry cultivation), as Nineveh Governorate is called the breadbasket of Iraq.

Based on the above, this study came to shed light on the reality of the work of the General Company for Grain Trade, Nineveh Branch.

The importance of research stems from the nature of the commodity that the company buys from farmers and marketers, as the wheat crop is considered a strategic and necessary commodity related to the lives of citizens, whether they are economic or livelihood, and wheat is a commodity that countries try to achieve self-sufficiency from it and dispense with import to achieve food security.

A comparative analytical approach was used to monitor the performance of the General Company for Grain Trading, Nineveh Branch, by presenting data on performance measurement criteria to determine the deviations that the company faces and how to overcome them.

The study concluded with the most important results- :

There are disrupted energies due to the lack of qualification and maintenance of some of the company's sites and the development of plans far from the capabilities and capabilities of the company.

The company's goal is not profitable. Rather, its goals are national and social profit by supporting the citizens and providing flour within the ration card items. Supporting the agricultural sector, and thus saving part of the hard currency by cutting out wheat and not having to import it and trying to achieve self-sufficiency.

There are no training courses for employees of the General Company for Grain Trade, Nineveh Branch.

There is a shortage in the company’s staff and in all scientific and administrative disciplines.

The necessity to rehabilitate the company's warehouses and establish modern silos capable of accommodating all the products produced within the governorate, while at the same time protecting them from damage. Hence, the company has reduced costs related to the unloading and loading process.

Ministry of Higher Education
And Scientific Research

University of Mosul
College of Administration and Economics
Dept. of Economics

Application of classic and modern standards to measure The performance of the General company for Grain trade Branch /Nineveh.(2017-2019)

A research submitted by

Hassan EYADA MOHAMMED Alobiedy

TO

The Council of College of Administration and Economics /

Mosul University in partial Fulfillment for the

Requirements of the specialized Diploma

Supervised by

Ph.D. Mustafa Fadhil Hamadi

2020 A.D **1442 A.H**

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Mosul
College of Administration and Economics
Dept. of Economics

Application of classic and modern standards to measure The performance of the General company for Grain trade Branch /Nineveh.(2017-2019)

A research submitted by

Hassan EYADA MOHAMMED Alobiedy

TO

The Council of College of Administration and Economics /

Mosul University in partial Fulfillment for the

Requirements of the specialized Diploma

Supervised by

Ph.D. Mustafa Fadhil Hamadi

2020 A.D **1442 A.H**